



جلال على التهذيب

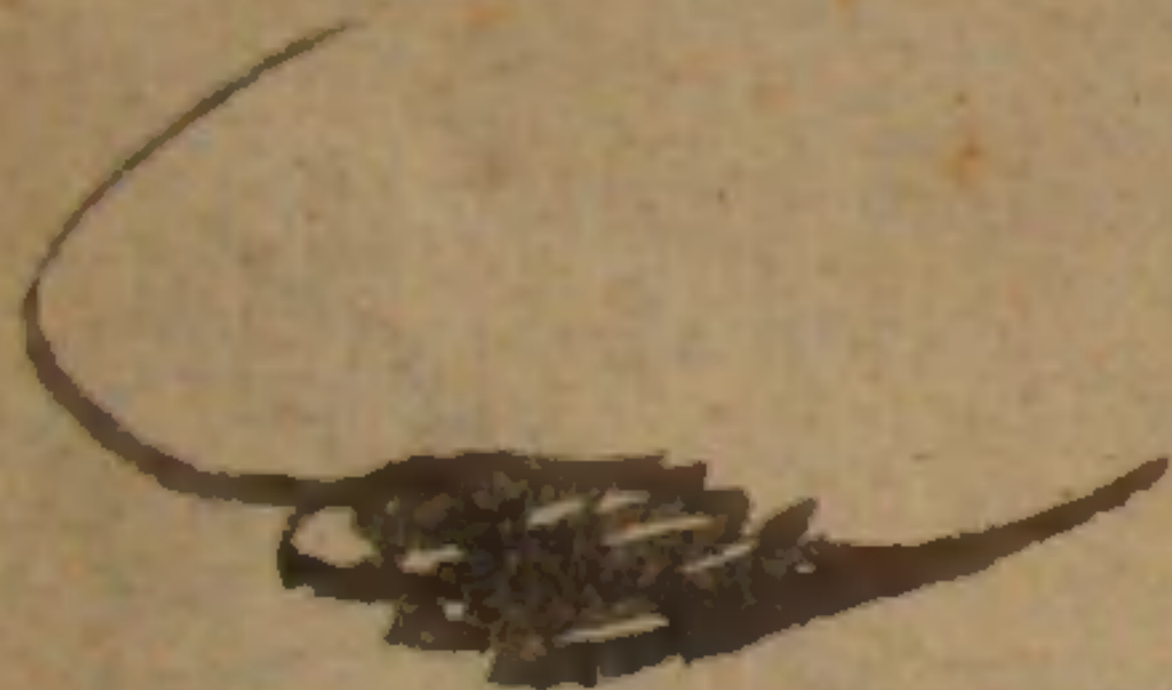
تہذیب حنبلی الہ اندر

الحق ان اسمہ اسماء اللہ تعالیٰ
بمعنی کثیر العطاء والاحسان
۱

صغر الشیطان شیطانا

لبعدہ عن رحمہ الرحمن
اسی کثیر الرحمن وحلہ
عدا قہ

تہذیب



۴۴۴

21

10.9

| | |
|--------------------------|--------------|
| Kıyimet ve U Kütüphanesi | |
| Al: | ALCA ZAOS |
| Yeni: | HÜSEYİN PAŞA |
| E-kütüphane: | 323 |



المنطق آلة قانونية تعصم مرعاتها الزهن عن الخطاء في الفكر والكلام
هو العلم الباحث عن احوال المبدء العاد على الوجه قانون الاسلام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لسوا الطريق وجعل لنا

التوفيق خير رفيق والصلوة على من ارسله

هدى بالابتناء حقيق ونورا به الاقتداء يليق

وعلى آله واصحابه الذين سعدوا في مناهم الصدق

بالتصديق وصعدوا في معارج الحق بالتحقيق

وبعد فهذا غاية تهذيب الكلام في تحرير المنطق يستلزم ذلك

والكلام وتقريب المرام من تقرير عقايد الاسلام

وجعلته تبصرة لمن حاول التبصر لدى الافهام

وتذكرة لمن اراد ان يتذكر من ذوى الافهام

سيما الولد الاعز الحق المسمى بالاكرام سمي

حبيب الله عليه التحية والسلام لا زال

له

له من التوفيق قوام ومن التأييد عصام

وعلى الله التوكل وبدا الاعصام القسم

الاول في المنطق مقدمة العلم ان كان اذ

عانا للنسبة فتصديق والافتصوير

يقتسمان بالضرورة الضرورة والاكتساب

بالنظر وهو ملاحظة المعقول لتحصيل

المجهول وقد يع فيه الخطاء فاحتج الى

قانون يعصم عنه وهو المنطق وموضوعه

المعلوم التصوري او التصديقي من حيث

يوصل الى مطلوب تصوري فيسمى معرفا

او تصديقي فيسمى حجة التصورات

دلالة اللفظ على تمام ماوضع له مطابقة

وعلى جزءه تضمن وعلى الخارج التزام فلا بد

في تلك الحالة

قوله وموضوعه الى موضوع العلم ما يبحث فيه
عن عارضه الذاتية والعرض الذاتي ما يقع من الله
اما قوله وبالذات كالتعجب اللاحق للانسان من الله
انسان واما بسطة امر مساو لذلك الشيء كالتعجب
الذي يعرض حقيقة التعجب ثم ينسب عرضه
الى الانسان بالعرض والمجاز فافهم
اي قولنا شارحا
ارفع ما يرد على لزوم المطابقة المتضمن وان التزام
على معنى او لا يرد مجازا مع قرينة مانعة عن ارادة المعنى
فقد تحقق التضمن والالتزام بدون المطابقة لان المراد
استانزاهها المطابقة ان كل لفظ له دلالة تضمنية
او التزامية فله دلالة مطابقة في الجملة وان لم يكن
في تلك الحالة

من اللزوم عقلا او عرفا وتلزمهما المطابقة
ولو تقديرا ولا عكس **الموضع** ان قصد

بجزء منه دلالة على جزء المعنى مركبا متا نافر
خبر او انشاء واما ناقص تقيدي او غيره
والا ففرد وهو ان استقلال ذلك له بهيئة
على احد الازمنة كلمة وبدونها اسم والا
فأداة وايضا ان اتحد معناه في شخصه

علم وبدونه متواط ان تساوت افراده وشكك
ان تفاوتت باولية او اولوية وان كثرتا وضع
لكل مشترك والا فان اشتهر في الثاني فنقول ينسب
الى الناقل والا فحققة ومجاز **مسئلة المفهوم**
ان امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئي والا

فكل امتنعت افراده او امكنت ولم توجد
كشريك المبادى
او وجد

من اللزوم عقلا او عرفا وتلزمهما المطابقة
ولو تقديرا ولا عكس
بجزء منه دلالة على جزء المعنى مركبا متا نافر
خبر او انشاء واما ناقص تقيدي او غيره
والا ففرد وهو ان استقلال ذلك له بهيئة
على احد الازمنة كلمة وبدونها اسم والا
فأداة وايضا ان اتحد معناه في شخصه
علم وبدونه متواط ان تساوت افراده وشكك
ان تفاوتت باولية او اولوية وان كثرتا وضع
لكل مشترك والا فان اشتهر في الثاني فنقول ينسب
الى الناقل والا فحققة ومجاز
ان امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئي والا
فكل امتنعت افراده او امكنت ولم توجد
كشريك المبادى
او وجد

او وجد الواحد فقط مع امكان الغير واستناعه
او الكثير مع التناهي او عدمه والكلان ان تفا
رقا كليتا فتباينان والا فان تصادقا كليان
لجانبيين فتساويان ونقيضاها كذلك او تسا
من جانب فاعم واخص مطلقا ونقيضاها

بالعكس والا فمن وجهه وبين نقيضهما متباين
جزئي كالمستباينين وقد يقال الجزئي للاخص

هو اعم والكليات خمس الجنس وهو المقول على
الكثرة المختلفة الخابق في جواب ما هو فان
كان الجواب عن الماهية وعن بعض المشاركا

هو الجواب عنها وعن الكل فاقرب كالحوان
والا فيعبد كالجسم النوع وهو المقول على الكثرة
المتفقة الحقيقة في جواب ما هو وقد يقال

لانه ان كان نفس ماهية
الجنسيات فالنوع او داخل
بين الماهية والنوع آخر فالجنس
والا فالفصل او خارجا فان
اختص بافراد حقة فالعوض العام
فخرج الكتابين كليتين
من الجنس انسان ولا شيء من الانسان
فخرج المساوي الى موضعين كليتين
انسان ناطق وكل ناطق انسان فخرج
مطلقا الى موجبة كلية موضوعها الانسان
الاعم وسالبة كلية موضوعها الا اعم
فخرج الانسان حيوان من وجهه الى موجبة جزئية
وسالبة جزئية
ايضا وبعضه ليس
ليس بحيوان
تحت ماهية الموعاة عن الشخصيات وهي اعم
منه فيكون اضافيا واما الثاني فلما كان كون
الاضافي كليتا تحت كل واحد بخلاف الحقيقي
فانه يمتنع كونه كليتا
اي عين الجواب عنها وعن جميع مشاركا كالتفاهيد
فانه الجواب عن السؤال عن الانسان والفرس وهو الجواب
عنه وعن جميع الانواع المشاركة للانسان في الجواب
فانه المشاركا المشاركة للانسان في الجواب
المشاركة في الجواب عنه وعن المشاركا في الجواب
الجسم النامي والحيوانية الحيوان

ان امتنع انفكاكه عن الشئ فلازم بالنظر الى الماهية
 او الوجوديتين يلزم تصورهما من تصور اللزوم
 او من تصورهما الجزم باللزوم وغيره يتن بخلافه
 والا فعرضي مفارق يدوم او يزول بسرعة او بطيء
مسئلة مفهوم الكل يسمى كلياً منطقياً ومعرفة
 طبيعتها والمجموع عقلياً وكذلك انواع الخمسة والحق
 وجود الطبيعي بمعنى وجود اشخاصه **مسئلة**
 معرف الشئ ما يقال عليه لا فادة تصوره ^{بشروط}
 ان يكون مساوياً اجلي فلا يصح بالاعم والاخص
 والمساوي معرفة والاخصي والتعريف بالفصل
 القريب حد وبخاصة رسم فان كان مع الجنس
 القريب فتام والا فناقض ولم يعتبروا بالعرض
 العام وقد اجيز في الناقص ان يكون اعم كاللفظي

على الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب
 ما هو يختص باسم الاضافي كالقول بالحقيقي بينهما
 بهذا المعنى لان نوعيته بالاضافة الى فوقه
 عموم من وجه لتصادقهما على الالسان وتفاقمهما
 في الحيوان والنقطة ثم الالسان تترتب متصاعداً
 الى العالي ويسمى الالسان والالان متنازلة الى السافل
 ويسمى نوع الالان وما بينهما متوسطات الفصل
 هو المقول على الشئ في جواب اي شئ هو في ذاته
 فان ميز الماهية في جنس قريب فرب او بعيد
 فبعيد واذا نسب الى ما يميزه فقوم والى ما يميز عنه
 فمقسم والمقوم للعالي مقوم للسافل ولا عكس
 والمقسم بالعكس الخاصة وهو الخارج المقول
 على ما تحت حقيقة واحدة فقط العرض العام
 وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها وكل منهما

وهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ **مسئلة**

القضية قول ٢ - يحتمل الصدق والكذب فان كان الحكم بثبوت شئ

لشئ او نفيه عنه فعملية موجبة وسالبة ^{يسمى}

المحكوم عليه موضوعاً وبه محمول والال على

النسبة رابطة وقد استعمل لها هو والافشطية

ويسمى الجزء الاول مقدماً والثاني تالياً والموضوع

ان كان مشخصاً سميت القضية مخصوصة

وان كان نفس الحقيقة فطبيعية والافان يتن كنية

افراد كلاً او بعضاً فمحصورة كلية او جزئية وما

به البيان سوراً والافهملة وتلازم الجزئية

ولا بد في الموجبة من وجود الموضوع محققاً فهي

الخارجية او مقدراً فالحقيقية اذهنا فالذهنية

وقد يجعل حرف السلب جزءاً من جزء فيسمى معدولة

وقد يصح

وقد يصح بكيفية النسبة فوجهة وما به البيان

جهة فان كان الحكم بضرورة النسبة مادام ذات

الموضوع فضرورة مطلقة او مادام وصفه

فشرطية عامة او في وقت معين فوقية مطلقة

او غير معين فمنتشرة مطلقة او بدوامها مادام

الذات فدائمة مطلقة او مادام الوصف فعرفية

عامة او بفعليتها فالمطلقة العامة او بعدم ضرورة

خلدها فالممكنة العامة فهذه بسايط وقد تقيّد

العامتان او الوقتيتان المطلقتان بالادوام

الذاتي فيسمى الشرطية الخاصة والعرفية الخاصة

والوقتية والمنتشرة وقد تقيّد المطلقة العامة

باللا ضرورة الذاتية ويسمى الوجودية اللا

ضرورية او بالادوام وتسمى الوجودية اللا دائمة

وقد تقيّد المكنة العامة بلا ضرورة الجانب الموا
 ايضاً وتسمى المكنة الخاصة وهن مركبات لان
 اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللا ضرورة
 الى مكنة عامة مخالفتي الكيفية موافقتي الكمية
 لما قيّد بهما **مسئلة** الشرطية متصلة ان حكم
 فيها بثبوت نسبة على تقدير اخرى او نفيها لزومية
 ان كان ذلك لعلاقة والافاقية ومنفصلة
 ان حكم يتنافى النسبين اولاً تنافيهما صدقاً
 وكذباً وهي الحقيقة او صدقاً فقط فافعة للجمع
 او كذباً فقط فافعة للخلو كل منهما عنادية
 ان كان التنافي لذاتي الجزئين والافاقية

يكون التالي لازماً او معانداً للمقدم ثم الحكم في الشرطية ان كان على جميع تقادير المقدم
 فكلية او بعضها مطلقاً فجزئية او معينة فاشخصية
 كلاهما لا يكونان في الحكم بالضرورة او العناد
 فهو حيوان
 فكلما كان زيد انساناً
 يمكن اجتماع المقدم مع
 يكون التالي لازماً او معانداً للمقدم ثم الحكم في الشرطية ان كان على جميع تقادير المقدم
 فكلية او بعضها مطلقاً فجزئية او معينة فاشخصية
 كلاهما لا يكونان في الحكم بالضرورة او العناد
 فهو حيوان
 فكلما كان زيد انساناً
 يمكن اجتماع المقدم مع

والافاقية وطرفا الشرطية في الاصل قضيتان
 حليتان او متصلتان او منفصلتان او مختلفتان
 الالفها خرجتا بزيادة اداة الاتصال والافاقية
 عن العام **مسئلة** التناقض اختلاف قضيتين
 بحيث يلزم لذاته من صدق كل كذب الاخرى
 وبالعكس ولا بد من الاختلاف في الكم والكيف
 والجهة والاتحاد فيما عداها والنقيض للضرورة
 المكنة العامة وللدائمة المطلقة العامة
 وللشرطية العامة الحينية المكنة وللعرفية
 العامة الحينية المطلقة وللركبة المفهوم
 المتردد بين نقيضي الجزئين لكن في الجزئية
 بالنسبة الى كل فرد **مسئلة** العكس المستوى
 تبدل طرفي القضية مع بقاء الصدق والكيف

كلاهما كان الشيء انساناً فهو حيوان
 حلية ومتصلة كان كانت الشمس
 ونحوها ، تفصال لوجود النهار فكلاهما كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود
 وهي او اما ونحوها
 وهي ليس كل كانت متحرك الا صانع في بعض
 اوقات كونه كاتباً وهي منها منزلة المكنة
 العامة من الضرورية المطلقة لان الحكم
 فيها برفع الضرورية وضعه عن الجانب
 الخالف وظاهر ان الضرورية
 بحسب الضرورة الوصف
 مع سلبها مما يتناقض
 وهي بعض الاشياء ليس بحيوان باسكان العام لان سلب الضرورة عن الجانب
 الخالف مع الضرورة فيه مما يتناقض
 وهي بعض الاشياء ليس بمؤلف بالفعل لان السلب في كل الاوقات تنافيه الايجاب
 نحو الضرورة كل كاتب متحرك الا صانع مادام كاتباً
 اوقات كونه كاتباً
 نحو كل من به ذات الجنب يسعل من بعض
 اوقات كونه مجنوناً
 وهي ليس كل من به ذات الجنب يسعل بالفعل مادام مجنوناً لان الايجاب
 في جميع اوقات الوصف يتناقض السلب
 في بعضها وبالعكس

تبدل نقضي الطرفين مع بقاء الصدق والكيف
او جعل نقبض الثاني اول مع مخالفة الكيف
وحكم الموجبات ههنا حكم التوالف في المستوى
وبالعكس والبيان البيان والتقض النقض
وبين انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية
ههنا ومن السالبة الجزئية ثم الى العرفية الخاصة
مسئلة القياس قول من قضايامتي سلمت
يلزمه لذاته قول آخر فان كان مذكورا فيه
بما دته وهيته فاستثنائي والا فاقتراني
حلي او شرطي وموضوع المطلوب من الحل
يستحق اصغر ومحموله اكبر والمتكرر اوسط وما
فيه الاصغر الصغرى والا كبر الكبرى والاو
اما محمول الصغرى موضوع الكبرى وهو الشكل

ط مشكك كل اصدق بالضرورة او بالادام
كل كاتب متحرك الاصابع مادام كانت
لا داما اصدق في العكس بعض متحرك
الاصابع كاتب بالفعل من هو متحرك
الاصابع لا داما
كل انسان حيوان عكسه بعض الحيوان
اشراك
او التالى والتسالية الكلية تنعكس كلية
والا لزم سلب الشئ عن نفسه والجزئية
لا تنعكس اصلا لجواز عموم الموضوع او المقدم
فما بحسب الجهة من الموجبات تنعكس
والعامتان حينية مطلقة والخاصتان حينية
لا دائمة والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة
العامه مطلقة عامة ولا عكس للممكنين
ومن التوالف تنعكس الدائمات دائمة و
العامتان عرفيه عامة والخاصتان عرفيه من الكاتب مادام
لا دائمة في البعض والبيان في الكل ان بعض ساكن لا داما
عكسه بالضرورة او بالادام لا شئ من الكاتب
من ساكن الاصابع بكاتب مادام
ساكن الاصابع
للبواقي بالنقض **مسئلة** عكس النقيض
من السوال وهي الوقتيتان والوجوديتان والممكنان وبالطلقة العامة
لان احصاها وهي العرفية لا تنعكس لانه يصدق لا شئ تبدل
من الترخيف وقت الترخيف لا داما مع كذب ليس بعض الترخيف
الدم لان كل منخسف فهو بالضرورة ومق لم تنعكس الاخص لم تنعكس الاعم
ولما بان معنى عدم الانعكاس ان ذلك غير لازم كان النقض بحسب مادته واحده
كافاهه

هكذا كل ا ب ولا شيء من ب ج ينتج لا شيء من ا ج وينعكس الى لا شيء من ج
 واما لا انعكس الكبرى لانها موجبة عكسها جري لا يصلح كبرى في الاول
 وفي الثالث بالخلف وبعكس الكبرى وفي الرابع بالخلف ولا يمكن بالانعكاس
 لا انعكاس كبراه جزئية وهي لا يصلح كبرى وبه الاول وصفه لا انعكاس
 الاول او محمولها فالثاني او موضوعها فالثالث

او عكس الاول فالرابع ويشترط في الاول ان
 الصغرى وفعليتها وكلية الكبرى لينتج الموجدان
 مع الموجبة الموجدتين ومع السالبة السالبتين

بالضرورة وفي الثاني اختلاف فهمها في الكيف
 وكلية الكبرى مع دوام الصغرى او انعكاس
 سالبة الكبرى وكون الممكنة مع ضرورية

او كبرى مشروطة لينتج الكلبيان سالبة
 المختلفتان في الكم ايضا سالبة جزئية بالخلف
 او عكس الكبرى او الترتيب ثم النتيجة وفي الثالث

اجاب الصغرى وفعليتها مع كلية احد بهما فالخلف
 لينتج الموجدان مع الموجبة الكلية او بالانعكاس
 موجبة جزئية ومع السالبة الكلية او الكلية
 فالموجدان الكلبيان كل ب ج وكل ا ب فبعض ج ا وهو
 الضوب الاول والموجبة الجزئية مع الموجبة الكلية مع
 بعض ب ج وكل ب ا فبعض ج ا وهو الثالث وعكسه
 كل ب ج و بعض ب ا فبعض ج ا

هذا هو المطلوب في هذا الباب
 وهو ان كل ما هو كبرى في الاول
 لا يمكن ان يكون كبرى في الثاني
 لانها موجبة عكسها جري لا يصلح كبرى في الاول
 وفي الثالث بالخلف وبعكس الكبرى وفي الرابع بالخلف ولا يمكن بالانعكاس
 لا انعكاس كبراه جزئية وهي لا يصلح كبرى وبه الاول وصفه لا انعكاس
 الاول او محمولها فالثاني او موضوعها فالثالث

لا يمكن ان يكون كبرى في الثاني
 لانها موجبة عكسها جري لا يصلح كبرى في الاول
 وفي الثالث بالخلف وبعكس الكبرى وفي الرابع بالخلف ولا يمكن بالانعكاس
 لا انعكاس كبراه جزئية وهي لا يصلح كبرى وبه الاول وصفه لا انعكاس
 الاول او محمولها فالثاني او موضوعها فالثالث

اجاب الصغرى وفعليتها مع كلية احد بهما فالخلف
 لينتج الموجدان مع الموجبة الكلية او بالانعكاس
 موجبة جزئية ومع السالبة الكلية او الكلية
 فالموجدان الكلبيان كل ب ج وكل ا ب فبعض ج ا وهو
 الضوب الاول والموجبة الجزئية مع الموجبة الكلية مع
 بعض ب ج وكل ب ا فبعض ج ا وهو الثالث وعكسه
 كل ب ج و بعض ب ا فبعض ج ا

لا يخبر ان كانا في ضرب عليه ومع راجع الى القاسم مع في حال الجوارح العكس فان يقال تصور الضرب
والا يقال التصور في ضرب قال لا يظهر ان يقال لا يتصور القاسم الا في صورة الاعلى القسم ويمكن ان
ما كان الوجهين احدهما ان حمل المقسوم فيما عدا عنه على القسم في قضية جزئية كان يقول
بعض التصور تصور ضرب و ثانياً ان لا يلقا نقطة نحو الاستدلال الى قوله عليه و
يقول مفعولا لا فالضمير العائد الى القاسم محذوف ولا يخفى ما في التوجيه القائل في حال التكلفة

فالموجبة الكلية مع السالبة
الكلية كل ب ج ولا شيء من ب
فبعض ج ليس هو الثاني مع السالبة
والموجبة الجزئية مع ج ولا شيء
من ب فبعض ج ليس
وهذا الرابع والموجبة
الكلية مع السالبة
الجزئية كل ب ج وبعض ب
فبعض ج ليس وهو
السالبة

أو الترتيب ثم النتيجة وفي الرابع ايجابها مع كلية

أو الترتيب ثم النتيجة وفي الرابع ايجابها مع كلية
في الاول والخامس بان يجعل عكس الكبرى صغرى وصغرى الاصل كبرى ثم ينعكس النتيجة اذ اصدق
الصغرى او اختلا فهما مع كلية احدهما لينتج كل ب ج وبعض ب ا فنعكس الى بعض
ب ا ج فبعض ا ج وينعكس الى الرابع
مكاتب ج فبعض ا ج دون الثاني والرابع
الصغرى

الموجبة الكلية مع الاربع ^{الموجبات} والجزئية مع السالبة ^{الموجبة}

الكلية والسالبان مع الموجبة الكلية وكليةها
الصفيان

مع الموجبة الجزئية موجبة ان لم يكن سلب

والأفضلية بالخلف أو بعكس الترتيب ثم النتيجة
أي وإن كان

او بعكس المقدمتين او بالرد الى الثاني بعكس

الصغرى او الى الثالث بعكس الكبرى وضابط

شروط الرابع انه لابد اما من عموم موضوعية

الاولى مع ملاقاته للاصغر بالعقل او حمله

على الاكبر واما من عموم موضوعية الاكبر مع

الاختلاف في الكيف مع منافاة نسبة وصف

في الاربعة المتقدمة لمخرج
الى الاول لان هذا انما خالفه
بكون الاوسط في صفراء موضعها
والاصفر محمول والاول بعكسه
فبعكسها يصير اليه دون الخامس
والسادس لان كبرها جازئية
فلا تصلح للكبروية الاول هي

الاوسط الى وصف الاكبر لنسبته الى ذات الا ^{صغر}
^{متعلق بنسبة}
مسئلة الشرطي من الافتراض اما ان يتركب
 من متصلتين او منفصلتين او حملية و ^{متصلة}
 او حملية ومنفصلة او متصلة ومنفصلة و
 ينعقد الاشكال الاربعة وفي تفصيلها طول
مسئلة الاستثنائي ينتج من المتصلة وضع
 المقدم ورفع التالي والحقيقية وضع كل كمانعة
 الجمع ورفع كمانعة الخلو ويختص باسم قياس
 الخلف ما يقصد به اثبات المطلوب بابطال ^{فاعل}
 نقيضه ورجعه الى الاستثنائي واقتراضي
مسئلة الاستقراء تقصص الجزئيات لاثبات
 حكم كلي والتمثيل بيان مشاركة جزئي في علة
 لنشوب فيه والعمدة في طريقة الدوران والترديد

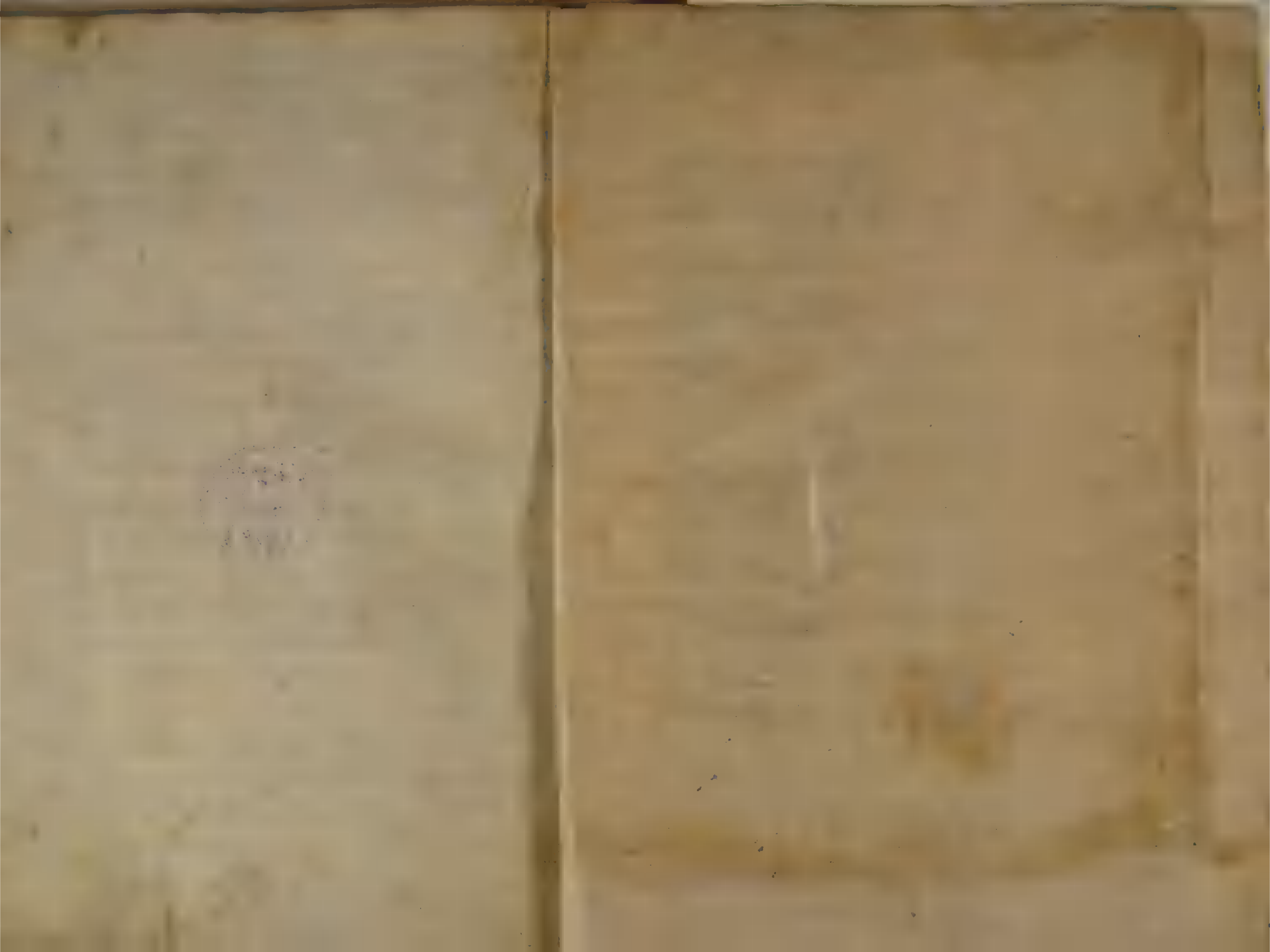
مسئلة القياس اما برهان يؤول من اليقينية
 واصولها الاقليات والمشاهدات والحدسيات
 والمتواترات والفطريات ثم ان كان الاوسط
 مع عليته علة لها في الواقع فليكن والا فاني و
 اما جدلي يؤول من المشهورات والمسلمات
 واما خطائي يؤول من المقبولات والمظنونات
 واما شعري يؤول من الخيالات واما سفسطي
 يؤول من المشتبهات والوهيات **مسئلة**
 اجزاء العلوم الموضوعات وهي التي يبحث في العلم
 عن اعراضها الذاتية وهي حدود الموضوعات
 واجزائها واعراضها وهي مقدمات بينة او مأخوذة
 تبني عليها قياسات العلم والمسائل وهي
 قضايا تطلب في العلم وموضوعاتها موضوع العلم

٢ القهريات

او نوع منه او عرض ذاتي له او متركب ^{محمولا} نها
امور خارجة عنها لا حص لها لذواتها وقد
يقال المبادى لا يبداء قبل المقصود والمقدما
لما يتوقف عليه الشروع بوجه الخ و فرط
الرغبة كتعريف العلم وبيان غايته وموضوعه
وكان القدماء يذكرون ما يسمونه الرؤس
الثمانية الا قول الغرض لئلا يكون النظر
عبثا الثاني المنفعة اى ما يتشوقه الكل
طبعيا لينشط للطلب ويحمل المشقة الثالث
السمعة وهي عنوان العلم ليكون عنده اجمال
ما يفصله الرابع المؤلف ليستكن قلب المتعلم
ليطلب فيه ما يليق به الخامس من اى
علم هو السادس فى اى مرتبة هو ليقدم

على ما

على ما يجب ويؤخر عما يجب للتابع
القسمه اى الشبوت ليطلب فى كل
باب ما يليق به الخامس
الانحاء التعليمية وهي ^{التقييم}
اعنى التكثر من قور و
التحليل عكسه والتجديز
فعل الحد والبرهان اى
الطريق الى الوقوف على
الحق والعمل به
م بعون الله الملك
الوهاب
م



قوله واما بالجمل الاختياري لانه صفة اه استدل على ان المراد بالجمل المذكور تعريف الجمل الاختياري لا مطلق بل
بانه صفة للفعل وهو الاختيار تويده ان هذا الجمل صفة للفعل والفعل اختياري ينتج ان هذا الجمل صفة للاختيار وهو
ما ذكره الاستاذ والمختص في بعض تصانيفه شكل اول يتكرر الاوسط فيه بجمامة نظيره زيد اب لم يوصف وكما كان ينتج
زيد اب الكاتب ويضم اليه هذه النتيجة كبري كاتبة هي قولن وكل صفة للاختيار فهو اختياري ينتج ان هذا الجمل اختياري
بيان صوري القياس الاول وهو ان الجمل صفة للفعل وهو ان المراد بالجمل المذكور الفعل الجمل كانه قال وهو الوصف بالفعل الجمل
على ما صرح به المحقق والشيخ الشافعي على ما سطره وبيان كراهة وهو قوله والفعل اختياري فلما ذهب اليه المتكلمون من ان الفعل
احداث يكون بارادة فاعله فهو اخفى من الاحداث الملقاة وقال الامام الرازي والاضاف الا اختياري مع ان اللفظ لا يكون
الشار فاعلة للاحوال ولا اللفظ فاعلا للثبوت والمرجع في امثال هذه الجمل ان الادباء هكذا ذكره في الخط الخ مس

شرح الاشارات واما بيان كبري
القياس الثاني وهو ان كل صفة
لاختيارية فهو اختياري فهو
ان الصفة مسبوقة بوضوحها
المسبوحة للاختيار والمسبوحة
بالمسبوحة يكون مسبوقة بكونها
الشيء خلقا

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
تهذيب المنطق والكلام توضيح ذكر الفضل النعمان وترشيحه بالصلوة والسلام على
الانام والموصيه الفخر الكرام وبعد فهدى غايته نافع وعلا زائفة يروى عن
طالب صناعة الميزان ونسبي عليل السائقين الى شاطئ البئر فان لم يقف في
ما اشتر فالحق احق بالاتباع ولم اجد على ما ذكر فليست النظر تساع بل مختصة بالصنع
الصنع ومختصة عن يد الحق الصريح وايتت بتحقيقات خلا عنها الزبر المتداولة
واشرت الى تدقيقات لم يحوها التحقف المتداولة المتداولة مع الى امليتها بالاستجبال
على طريق الارحال حال اشتغال بعض من له توقفي في ذلك واشتغال وفقه الله للاستكمال
ورقاه الى معارج الكمال بمنطق التهذيب الذي هو العلم في رشاقة الترتيب فليست
بها كل ذكي وليضرب بها على كل غيبي غوي ولين رداه القاصرون فيسقطها الماهرون
وان ذمها الجرحه فسوف يمدحها الكلدان هذا وعلى الله التكلان انه خير من اعان لا نعبه
الاياه ولا حول ولا قوة الا بالله الحمد لله هو الوصف بالجمل على جهة التعظيم والتجليل
والمراد بالجمل الاختياري لانه صفة للفعل وهو بالاختيار كذا ذكره المص رحمه في
حاشية الكشاف والمدح بعم الاختيار كغيره يقال مدحت اللؤلؤة ولا يقال
حمدتها وقبل المدح ايضا مخصوص بالاختياري ومثال اللؤلؤة مصنوع وقبل الحمد
بعم الاختياري وغيره ايضا كالحمد الا انه يجب ان يكون المحمود عليه اختياريا مجتزا
المدح عليه لانه اعم فتأمل الذي ههنا قيل الهداية الدلالة على ما يوصل الى المطلوب
وقبل بل الدلالة الموصل الى المطلوب ورجح الاول ونسب الثاني الى البعض ونقص

قوله واما بالجمل الاختياري لانه صفة اه استدل على ان المراد بالجمل المذكور تعريف الجمل الاختياري لا مطلق بل بانه صفة للفعل وهو الاختيار تويده ان هذا الجمل صفة للفعل والفعل اختياري ينتج ان هذا الجمل صفة للاختيار وهو ما ذكره الاستاذ والمختص في بعض تصانيفه شكل اول يتكرر الاوسط فيه بجمامة نظيره زيد اب لم يوصف وكما كان ينتج زيد اب الكاتب ويضم اليه هذه النتيجة كبري كاتبة هي قولن وكل صفة للاختيار فهو اختياري ينتج ان هذا الجمل اختياري بيان صوري القياس الاول وهو ان الجمل صفة للفعل وهو ان المراد بالجمل المذكور الفعل الجمل كانه قال وهو الوصف بالفعل الجمل على ما صرح به المحقق والشيخ الشافعي على ما سطره وبيان كراهة وهو قوله والفعل اختياري فلما ذهب اليه المتكلمون من ان الفعل احداث يكون بارادة فاعله فهو اخفى من الاحداث الملقاة وقال الامام الرازي والاضاف الا اختياري مع ان اللفظ لا يكون الشار فاعلة للاحوال ولا اللفظ فاعلا للثبوت والمرجع في امثال هذه الجمل ان الادباء هكذا ذكره في الخط الخ مس

بقوله تعالى واما محمود فهدى بنامه والاول منقوض ايضا بقوله تعالى انك لا تهدي من اجبت
النجور مشتركة والناقشة في اختراع حمله على هذا المعنى مجال فنامل وقال المص في حاشية
ما حاصل انها تنقضي بنفسها والى وباللام ومعناها على الاول الا يصل الى الثانيين
ارادة الطريق فافهم قوله سواء الطريق اي الطريق المستوي والقرط المستقيم والمراد
نفس الامر عموما ولكن ان يخصه بالاسلام ولكن الاول النسب قوله وجعل لنا التوفيق
خير رفيق يعني التوفيق جعل لنا سببا متوافقة ثم خص بالجرح وحاصل توجيه الاست
باسمها نحو المسبب قوله لنا الظاهر حيث المعنى تعلقه برقيق لكن اللفظ لا يساعده لان
تقدم ما في خبر المضاف اليه ولان المفعول لا يقع الا حيث يقع وقوع العامل فاما ان
يتعلق بمحذوف يفسره المذكور او يقال الظرف مما يتوسع فيه اذ يكفيه راجع من الفعل
على مجازاة ما ذكره المص قدس سره في قول صاحب التلخيص واكثر للاصول جمعا واما
تعلقه بجمل كوكبك حيث المعنى كما لا يخفى على من له فطرة سليمة وفطنة قوية قوله
والصلوة على من ارسله بدي قيل مصدر بمعنى اسم الفاعل والظن انه اسم للمحصل
بالمصدر اطلق عليه مبالغة قوله هو بالابتداء حقيق ونور به الاقضاء يليق وعلى ال
واصحابه الذين سيعده وفي مناجي الصدوق بالتصديق وصفه وامعارج الحق بالتحقيق
مصدر مبني للمفعول اي بان يهدي به قوله به متعلق بالاقتضاء ولا يليق بعلقه بيلين
فا فهم قوله بالتصديق متعلق بسعد واولياء السببية قوله بالتحقيق بجملة تعلقه
بصعد واولياء السببية كما سبق في قوله بالتصديق والمعنى صعد وامعارج الحق
وبلفوا اقتضاه بسبب التحقيق والانهان وجعل الاستقرار والمعنى هذا الحكم
مخفوق لا ريب فيه فتأمل قوله وبعد فهدى اشارة الى الرب الحاضر في الاله
سواء كان وضعه الديباجة قبل التصنيف وبعد اذ لا حضور للالفاظ المرتبة ولا
لمعانيتها في الخارج فاقيل انه كان وضع الديباجة بعد التصنيف فالاشارة الى

قوله واما محمود فهدى بنامه والاول منقوض ايضا بقوله تعالى انك لا تهدي من اجبت النجور مشتركة والناقشة في اختراع حمله على هذا المعنى مجال فنامل وقال المص في حاشية ما حاصل انها تنقضي بنفسها والى وباللام ومعناها على الاول الا يصل الى الثانيين ارادة الطريق فافهم قوله سواء الطريق اي الطريق المستوي والقرط المستقيم والمراد نفس الامر عموما ولكن ان يخصه بالاسلام ولكن الاول النسب قوله وجعل لنا التوفيق خير رفيق يعني التوفيق جعل لنا سببا متوافقة ثم خص بالجرح وحاصل توجيه الاست باسمها نحو المسبب قوله لنا الظاهر حيث المعنى تعلقه برقيق لكن اللفظ لا يساعده لان تقدم ما في خبر المضاف اليه ولان المفعول لا يقع الا حيث يقع وقوع العامل فاما ان يتعلق بمحذوف يفسره المذكور او يقال الظرف مما يتوسع فيه اذ يكفيه راجع من الفعل على مجازاة ما ذكره المص قدس سره في قول صاحب التلخيص واكثر للاصول جمعا واما تعلقه بجمل كوكبك حيث المعنى كما لا يخفى على من له فطرة سليمة وفطنة قوية قوله والصلوة على من ارسله بدي قيل مصدر بمعنى اسم الفاعل والظن انه اسم للمحصل بالمصدر اطلق عليه مبالغة قوله هو بالابتداء حقيق ونور به الاقضاء يليق وعلى ال واصحابه الذين سيعده وفي مناجي الصدوق بالتصديق وصفه وامعارج الحق بالتحقيق مصدر مبني للمفعول اي بان يهدي به قوله به متعلق بالاقتضاء ولا يليق بعلقه بيلين فا فهم قوله بالتصديق متعلق بسعد واولياء السببية قوله بالتحقيق بجملة تعلقه بصعد واولياء السببية كما سبق في قوله بالتصديق والمعنى صعد وامعارج الحق ولفوا اقتضاه بسبب التحقيق والانهان وجعل الاستقرار والمعنى هذا الحكم مخفوق لا ريب فيه فتأمل قوله وبعد فهدى اشارة الى الرب الحاضر في الاله سواء كان وضعه الديباجة قبل التصنيف وبعد اذ لا حضور للالفاظ المرتبة ولا لمعانيتها في الخارج فاقيل انه كان وضع الديباجة بعد التصنيف فالاشارة الى

قوله واما محمود فهدى بنامه والاول منقوض ايضا بقوله تعالى انك لا تهدي من اجبت النجور مشتركة والناقشة في اختراع حمله على هذا المعنى مجال فنامل وقال المص في حاشية ما حاصل انها تنقضي بنفسها والى وباللام ومعناها على الاول الا يصل الى الثانيين ارادة الطريق فافهم قوله سواء الطريق اي الطريق المستوي والقرط المستقيم والمراد نفس الامر عموما ولكن ان يخصه بالاسلام ولكن الاول النسب قوله وجعل لنا التوفيق خير رفيق يعني التوفيق جعل لنا سببا متوافقة ثم خص بالجرح وحاصل توجيه الاست باسمها نحو المسبب قوله لنا الظاهر حيث المعنى تعلقه برقيق لكن اللفظ لا يساعده لان تقدم ما في خبر المضاف اليه ولان المفعول لا يقع الا حيث يقع وقوع العامل فاما ان يتعلق بمحذوف يفسره المذكور او يقال الظرف مما يتوسع فيه اذ يكفيه راجع من الفعل على مجازاة ما ذكره المص قدس سره في قول صاحب التلخيص واكثر للاصول جمعا واما تعلقه بجمل كوكبك حيث المعنى كما لا يخفى على من له فطرة سليمة وفطنة قوية قوله والصلوة على من ارسله بدي قيل مصدر بمعنى اسم الفاعل والظن انه اسم للمحصل بالمصدر اطلق عليه مبالغة قوله هو بالابتداء حقيق ونور به الاقضاء يليق وعلى ال واصحابه الذين سيعده وفي مناجي الصدوق بالتصديق وصفه وامعارج الحق بالتحقيق مصدر مبني للمفعول اي بان يهدي به قوله به متعلق بالاقتضاء ولا يليق بعلقه بيلين فا فهم قوله بالتصديق متعلق بسعد واولياء السببية قوله بالتحقيق بجملة تعلقه بصعد واولياء السببية كما سبق في قوله بالتصديق والمعنى صعد وامعارج الحق ولفوا اقتضاه بسبب التحقيق والانهان وجعل الاستقرار والمعنى هذا الحكم مخفوق لا ريب فيه فتأمل قوله وبعد فهدى اشارة الى الرب الحاضر في الاله سواء كان وضعه الديباجة قبل التصنيف وبعد اذ لا حضور للالفاظ المرتبة ولا لمعانيتها في الخارج فاقيل انه كان وضع الديباجة بعد التصنيف فالاشارة الى

والاخر في العبارة توصيفا للمعربة التي هي النفوس
توصف المعربة عن ركن الالفاظ او ركن الالفاظ
توصف المعربة عن ركن الالفاظ باسم المعربة التي هي النفوس
واسمها هو هذا فانه وضع للمعربة التي هي النفوس
عقرب من الالفاظ على ان يتضح الحكم كما لا يخفى
مرحله

في الخارج لا يستقيم الا ان يراد به الاشارة الى نفوس الكتاب دون الالفاظ ودون
معانيها ودون الركب من الثلاثة او الاثنين منها ولا يخفى ان لا يناسب هذا المقام
للاخبار عنه بغاية تهذيب الكلام الا ان عمل على الجواز تسمية للمعربة باسم المعربة وفيه
نظر بعد لا يخفى على المستيقظ لان الحاضر من النفوس لا يكون الاشخاص ومن البين ان
ليس المراد وصف ذلك الشخص ولا تسمية ذلك الشخص بذلك الاسم بل الغرض وصف
نوعه وتسميته وهو النفس الكتابي الدال على تلك الالفاظ المخصوصة الموضوعه بازاء
المعاني المخصوصة اعم من ان يكون ذلك الشخص او غيره مما يشاهد في ذلك المفهوم ولا شك
في انه لا حضور لهذا الكلي في الخارج فالاشارة الى الخارج في الذهن على جميع التقه
ومن ههنا علمت ان اسامي الكتب من اعلام الاجناس عند التحقيق فقطن قوله
غاية تهذيب الكلام اي هذا الكتاب كلام مهذب غاية التهذيب او تصنيف هذا
الكتاب غاية تهذيب الكلام والتأني في تربي وتوجيه الاول لا يخفى قوله في تحرير المنطق
والكلام اي تنقيحها وتبيينها بما يخالها من الحشو والظرفية تجوز تبيينها للشمول
العمومي بالشمول الظرفي واستعارة لفي الموضوع للثاني للاول قوله وتقريب المرام
اي هذا مقرب على صيغة الفاعل غاية التقريب للمرام الى الافهام ويحتمل ان يكون
التقريب معطوفا على التعريف والعنى هذا غاية تهذيب الكلام في تقريب المقاصد
اي سون الاول على وجه يستلزم المط من تقرير عقايد الاسلام بحيث ان يكون بيانها
للمرام والمعلق بالتقريب بعيد قوله عقايد الاسلام الاضافة بيانها او للملابسة
ويمكن ان يراد بالاسلام اهل على طريق الجواز المرسل او مجاز الحذف قوله جعلته تبصرة

لكن حاول التبصر لذي الافهام وتذكره لنا اذا نية كثر من الى الافهام سيما الولد الاخر
لخفي الحري بالاكرام سمي حبيب الله عليه التحية والسلام لا زال له من التوفيق قوام
ومن التأييد عصام وعلى الله التوكل وبه الاعتصام جعلته تبصرة بمعنى اسم الفاعل
اي

والاخر في العبارة توصيفا للمعربة التي هي النفوس
توصف المعربة عن ركن الالفاظ او ركن الالفاظ
توصف المعربة عن ركن الالفاظ باسم المعربة التي هي النفوس
واسمها هو هذا فانه وضع للمعربة التي هي النفوس
عقرب من الالفاظ على ان يتضح الحكم كما لا يخفى
مرحله

اي مبصرة وكذا تذكره وقوله لذي الافهام اي الغير سيما الولد التي بمعنى الشل يقال
سما سياتن اي مثلهان ومعنى لاسيما لامل واما زيادة او موصولة او موصوفة بهذا
اصل ثم استعمل بمعنى التخصيص فحذف لاني اللفظ لكنه مراد عنها الغاية من
كلمات الاستثناء وتحقيقه ان الاستثناء عن الحكم المتقدم ليحكم عليه على وجه اعم
حكم من جنس الحكم السابق وفي ما بعده ثلثة اوجه الرفع على كونه خبر مبنية على حذف
والجمله صلة او صفة والتصب على الاستثناء والجر على الاضافة وكله ما على الاخر
زايدة وقدر روي على الاوجه ثلثة قول مرئي القيس ولا سيما يوم بدارة جليل قوله

القسم الاول في المنطق القسم الاول هو الطرف الاول من الكتاب على معانيه التي
سبقت الاشارة اليها من النفوس المخصوصة او الالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها
على المعاني المخصوصة او المعاني المخصوصة من حيث عبرتها بالالفاظ المخصوصة
او الركب من الاثنين منها او من ثلثة ثمانية المحتملة سبعة ثلثة احادية وثلثة
ثنائية وواحد ثلاثي وعلى التقادير فالظرفية في قوله في المنطق مجازية اقامة للشمول
العمومي مقام الشمول الظرفي وفي المعنى الثالث خاصة يكون من قبيل كون الجزء في الكل
بناء على ان المنطق مجموع المسائل مقدمة بكسر الدال وفحوا ما يذكر قبل الشروع في المقام
لا ارتباطها به ونفعه فيها وهي مقدمة الكتاب واما مقدمة العلم فهو ما يتوقف عليها الشئ
في مسائل وهو معرفته وحده وغايته وموضوعه مقدمة الكتاب اي طرف من الكلام ومقدمة
العلم هو الادراكات التي يتوقف عليها ادراكات مسائل العلم فالبيان هو مقدمة الكتاب
وادراكات مبنيها هو مقدمة العلم فلا بد مما قبل من ان المصطلح الامور الثلاثة في المطول
مقدمة العلم وفي شرح الرسالة مقدمة الكتاب لانه انما جعل هناك بيان الامور
الثلثة مقدمة الكتاب لا ادراكاتها وجعل في المطول نفسها مقدمة العلم وادراكاتها
الا انه تسامح في العبارة قوله العلم هو الصورة الحاصلة من الشئ عند العقل لم يقل

اي

حصول صورة الشيء في العقل لما فيه من السامحة من حيث ان العلم هو نفس الصورة لانه
من مقولة الكيف على الاصح لا حصولها الذي هو نسبة بين الصورة والعقل ولان المتبادر
من صورة الشيء الصورة المطابقة فلا يشمل الجزئيات المركبة ولانه يخرج عنه العلم بالجزئيات
المادية عنه من يقول يا رسام صورة في القوى والالات دون نفس النفس هو مطلق الصورة
الخافرة عند المدرك سواء كانت عين البصيرة وهو في التصور بالكنه او غيره وهو في غيره وهو
كانت تلك الصورة غير الصورة الخارجية وهو في العلم الحسولي او عينها وهو في العلم
الحسوري وسواء كانت في ذات المدرك كما في علم النفس بالكمالات او في لانها كما في
علمها بالحسوسا وسواء كانت عين المدرك كما في علم البازي تعالى شأنه لانه او غيره كما
في علمه بسلسل المكنا وقد يخص بهنا بالعلم الحسولي والحادث معللا بان الانقسام
لي البداية والكسبية انما يجري فيها ولا حاجة اليه فان الانقسام يجري في المطلق وان لم يجري
في كل نوع منه على انه تخصيص للفظ من غير ضرورة داعية ^{للمع} ان التعميم انسب بقواعد
النسب قوله ان كان اذعاناً للنسبة فتصديق عدل عن العبارة المشهورة وهي ادراك
النسبة واقعة اوليست بواقعة لانه يدخل فيها التخييل فانه ادراك بوقوع النسبة
ولا وقوعها وكذا الشك والوهم ضرورة ان المدرك في جانب الوقوع او الالما وقوع الا
تلك الادراكات ليست على وجه الاذعان والتسليم بل على سبيل التخييل والتجويز
في هذا الشارة الى تحقيق الامر في المقام وهو ان التصديق نوع اخر من الادراك مغاير
لتصور مغايرة ذاتية لا باعتبار المتعلق كما يشهد به الرجوع الى الوجود وان التصور
على ايضا بما يتعلق به التصديق اعني ان النسبة واقعة اوليست بواقعة لا مجرد
تعلق بكل شيء قوله والا فتصور سواء لم يكن ادراكا للنسبة اصلا كتصور الاطراف
ادراكها لا على وجه الاذعان اما بان لا يقبل تلك النسبة تعلق الاذعان كالنسب
قيديته والانشائية او بان يكون قابلا لها لكن لم يحصل الاذعان بها كما في الصور

المذكورة قوله ويقسمان بالضرورة اي باخذ كل من التصور والتقدير قسما من
اي الضروري والاكتسابي المكتسب بالنظر بالضرورة يعني ان انقسام كل من التصور
والتقدير الى الضروري والنظري بدوي فان كل عاقل يجد من نفسه انه يحصل له بعض
المقولات والتعديقات كتصور الحرارة والبرودة والتقدير بان الكل اعظم
من الجزء من غير نظر واكتساب ويحصل له بعض اخر منها كتصور الملك والجن والتقدير
بان العالم حادث بالنظر والاكتساب وهذا الطريق اعني الاحالة على البداية اسلم
من تكلفات الاستدلال عليه بانه لو كان الكل من كل منهما تقربا لاراد تسلسل او
بديهي لا احتجنا في شيء منهما الى الفكر فانه مع ما فيه من التوقف على امتناع اكتساب
التقدير من التصور ثم على حدوث النفس على ما هو المشهور لا يتم الا دعوى
البداية في مقدمات الدليل واطرافها وذلك كاف في نفى كسبية الكل فلا حاجة
الى الدليل عليه ثم لانه من دعوى البداية في ثبوت الاحتياج الى الفكر وذلك
بمعنى دعوى البداية في المطالبة فكيف بدوا ولا فافهم ذلك فانه مما أعجبه لغينا
وانظر في سلك نظائره المنتشرة في هذه الحواشي قوله الضرورة والاكتساب
بالنظر المشهور تعريف الضروري والنظري بما يتوقف حصوله على النظر والاعتدال
عليه ويرد عليه ما من تصور وتقدير الا ويمكن حصوله بلا نظر بالحدس لان صاحب
القوة القدسية يعلم الطالب كلها بالحدس ولا يمكن للجواب بانها تكون بدورية
بالنسبة اليه نظرية بالنسبة الى غيره اذ حصول تلك القوة لكل فرد ممكن فلا يتوقف
حصوله بالنسبة اليه على الفكر اذ التوقف ان لا يمكن حصول الشيء الا بعد اجزائه والجواب
انا لانم ان التوقف ما ذكرتم فانهم جوزوا تعدد المثل المستقلة للمعلول المتضمن على
التبادل بان يكون هناك علما ان يمكن حصول المعلول بكل منهما لو حصل ابتداء ثم اذا
وجد باحدى العلين لا يمكن حدوثه بالعلل الاخرى ولا شك انه يمكن حصول

14

هذا هو المطلوب من العلم وهو معرفة الشيء على ما هو في نفسه لا كما هو في ذهننا
فإن العلم لا يتوقف على تصورنا للشيء بل يتوقف على وجوده في الواقع
والمعرفة الحقيقية هي التي لا تتغير ولا تتبدل ولا تتغير باختلاف الماهيات
فإن العلم لا يتغير باختلاف الماهيات بل يتغير باختلاف الماهيات
فإن العلم لا يتغير باختلاف الماهيات بل يتغير باختلاف الماهيات

المطلوب بدون كل منهما لا يمكن وجود الآخر فلو كان التوقف ما ذكرتم لم يكن شئ
علا له إذا علم هو ما يتوقف عليه الشئ هـ بل التوقف هو الأمر المصحح للشيء لا شك
يصح في الصورة المذكورة تحقق تلك العلم فحقق المعلول وكذا إذا حصل علم بالكسب
يصح أن يقال حصل الكسب فوجد العلم وأن أمكن حصول ذلك العلم بدون هذا الطريق
لأن ذلك لكن لأن إمكان حصول هذا العلم بخصوصه بغية الكسب فإن العلم الحاصل
بالكسب غير الحاصل بالجدس بالشخص ومن عرفها بما يحتاج في تحصيله إلى نظر وفكر وما
لا يحتاج فيه إلى علم عليه يكون فإن العاقبة للقوة القدسية حين هو فاقه يصير
عليه أن يحتاج في تحصيل المطالب إلى الفكر قطعاً وبهذا المعنى هو مراد من عرفها بالتوقف
وعده ومن هذا البحث يعلم أن النظرية والبداهة تختلف باختلاف الأشخاص والأوقاف
فما قل قوله وهو ملاحظة العقول لخصيص المجهول لما كان معرفة القسم الثاني من القسمين
موقوفاً على معرفة النظر عرفه والملاحظة هو توجه النفس نحو المعلوم كما يظهر ذلك إذا حصل
فبكم صورة شئ والتفت إليه بها وترتبا يتخلف الملاحظة عن حصول صورة الشئ
بأن يجعل تلك الصورة آلة للملاحظة غير ذلك الشئ كما في معاني الحروف وغيرها فالنظر
هو توجه النفس والتفتاتها إلى العقول إلى ما حصل صورته في العقل لخصيص المجهول
فصوره كان العقول والمجهول أو نصفها واحد كان التصور كما في الخد بالفضل وحده
والرسم بالخاصة وحده أو كثيراً كما في غيرهما وأعلم أن النظر والفكر كاللاد في علمي ما
قاله نافع المحصل والشهور في تعريفها ترتيب أمور معلومة للتأدي إلى مجهول وأورد
عليه بأنه يخرج منه التعريف بالفرد كالفضل وحده والخاصة وحده والجواب بأن الموقف
يجب أن يكون معلوماً بوجه فالتعريف بالركب من ذلك الوجه والمفرد أو بان التعريف
بالمفرد إنما يكون بالمشقات وهي مركبة من حيث اشتغالها على الذات والصفة
ومن حيث أنها أعم بحسب المفهوم فلا بد من قرينة مخصوصة فالتعريف بالركب من معنى

هذا هو المطلوب من العلم وهو معرفة الشيء على ما هو في نفسه لا كما هو في ذهننا
فإن العلم لا يتوقف على تصورنا للشيء بل يتوقف على وجوده في الواقع
والمعرفة الحقيقية هي التي لا تتغير ولا تتبدل ولا تتغير باختلاف الماهيات
فإن العلم لا يتغير باختلاف الماهيات بل يتغير باختلاف الماهيات
فإن العلم لا يتغير باختلاف الماهيات بل يتغير باختلاف الماهيات

هذا هو المطلوب من العلم وهو معرفة الشيء على ما هو في نفسه لا كما هو في ذهننا
فإن العلم لا يتوقف على تصورنا للشيء بل يتوقف على وجوده في الواقع
والمعرفة الحقيقية هي التي لا تتغير ولا تتبدل ولا تتغير باختلاف الماهيات
فإن العلم لا يتغير باختلاف الماهيات بل يتغير باختلاف الماهيات
فإن العلم لا يتغير باختلاف الماهيات بل يتغير باختلاف الماهيات

هذا هو المطلوب من العلم وهو معرفة الشيء على ما هو في نفسه لا كما هو في ذهننا
فإن العلم لا يتوقف على تصورنا للشيء بل يتوقف على وجوده في الواقع
والمعرفة الحقيقية هي التي لا تتغير ولا تتبدل ولا تتغير باختلاف الماهيات
فإن العلم لا يتغير باختلاف الماهيات بل يتغير باختلاف الماهيات
فإن العلم لا يتغير باختلاف الماهيات بل يتغير باختلاف الماهيات

والقرينة أو بان التعريفية بذكرها لا يتم بعضه ويفضي بعضه إلى نوع تكلف فذلك
عدل للمعنى إلى ما ذكره لشمول جميع أفراد النظر من غير كلفة سواء كان بالمفرد أو بالركب معلوماً
كان أو منظوماً أو مجزئاً لا بل لشمول الركب ثم أعلم أن المراد بالملاحظة هو التوجه نحو المعلوم قصد
كأنيته عليه السياق سيما وقد فيه بالغاية فلا ينتقص بتعقل المبادئ المحترمة فقط في الحس
لأنه ليس بقصد النفس واختياره بل سعي له من غير اختياره إما عقيب شوق وتعب
أو بدون فافهم وقوله وقد يقع فيه الخطأ فاحتمل إلى قانون لعدم عده وهو المنطوق أي قد يقع
فيه الخطأ كما نشأ هذه من غيرنا إذ لولاه لما تناقض الشئ الذي ساد إلى اليأس لا كما يقع
إلى قانون أي قاعدة كلية يستنبط منها أحكام الجزئيات يصح ذلك القانون الذين عن
الخطأ إذا روي وهذا تقرير رواف لا حاجة فيه إلى ثبات عدم كفاية الفطرة الإنسانية
بين الصواب والخطأ إذ وقوع الخطأ في الفكر كاف في استلزام الاحتياج إلى العام على أنه
لو كنت لم يقع الخطأ وقوعاً شاملاً بما حب ما يلهيه لفظه قد الحقيقية والهيئة
والاستقبالية الاستمرارية وطوي حديث نظرية المنطق وبدايته إذا لا حاجة إليه في هذا
الحاجة فإن قلت الخطأ إنما يستلزم الاحتياج إلى معرفة الطرق الفكرية وموادها على الوجه
الجزئي لا على الوجه الكلي فقد ثبت الاحتياج إلى الأمر من المنطق لا إليه فلا يتم التعريف
قلت وقوع الخطأ بالفعل يستلزم عدم بداهة جميع تلك الطرق والمواد وبين أن العلم
اليقيني بالجزئيات النظرية إنما يحصل من الكليات فقد ثبت الاحتياج إلى القانون في
الكتساب المطالب في الجملة ولا نفي بالاحتياج به هنا إلا هذا القدر وفيه نظر ولا جواب
قوله وموضوع موضوع العلم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية أي يرجع البحث فيها إليها
وهي الخارج المحمول الذي يلحق الشئ لذاته أو لما يتأويله على ما ذكره المتأخرون وذلك
البحث أما بان يجعل موضوع العلم بعينه موضوع المسئلة وثبت له ما هو عرضي في
له كالجسم الطبيعي في قولهم كل جسم فلان جسم طبيعي أو بان يجعل نومه موضوع المسئلة

هذا هو المطلوب من العلم وهو معرفة الشيء على ما هو في نفسه لا كما هو في ذهننا
فإن العلم لا يتوقف على تصورنا للشيء بل يتوقف على وجوده في الواقع
والمعرفة الحقيقية هي التي لا تتغير ولا تتبدل ولا تتغير باختلاف الماهيات
فإن العلم لا يتغير باختلاف الماهيات بل يتغير باختلاف الماهيات
فإن العلم لا يتغير باختلاف الماهيات بل يتغير باختلاف الماهيات

هذا هو المطلوب من العلم وهو معرفة الشيء على ما هو في نفسه لا كما هو في ذهننا
فإن العلم لا يتوقف على تصورنا للشيء بل يتوقف على وجوده في الواقع
والمعرفة الحقيقية هي التي لا تتغير ولا تتبدل ولا تتغير باختلاف الماهيات
فإن العلم لا يتغير باختلاف الماهيات بل يتغير باختلاف الماهيات
فإن العلم لا يتغير باختلاف الماهيات بل يتغير باختلاف الماهيات

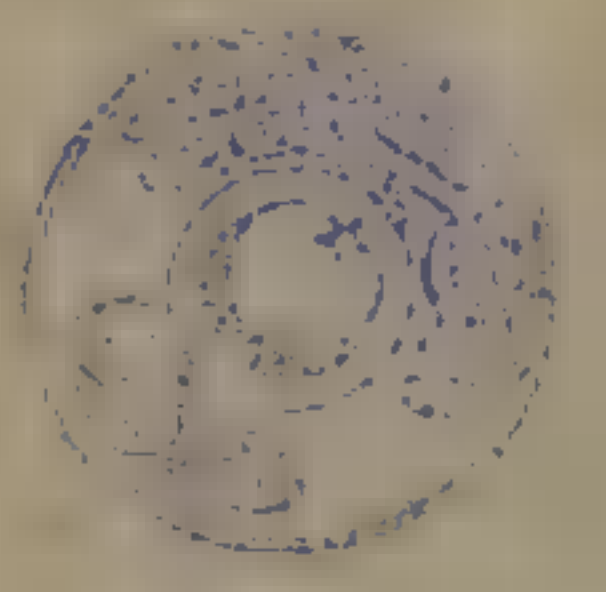
هذا هو المطلوب من العلم وهو معرفة الشيء على ما هو في نفسه لا كما هو في ذهننا
فإن العلم لا يتوقف على تصورنا للشيء بل يتوقف على وجوده في الواقع
والمعرفة الحقيقية هي التي لا تتغير ولا تتبدل ولا تتغير باختلاف الماهيات
فإن العلم لا يتغير باختلاف الماهيات بل يتغير باختلاف الماهيات
فإن العلم لا يتغير باختلاف الماهيات بل يتغير باختلاف الماهيات

في القسم الثاني من القسم الاول
في القسم الثالث من القسم الاول
في القسم الرابع من القسم الاول

انما اخرج عن القسم المختص على الاطلاق حيث قال في القسم المستوفاة الاولى
اما ان يكون بفصول وانما ان يكون بعوارض هي للجنس ايضا اولية مثل قولنا كل كم
اما مساو او غير مساو وكل جسم اما متحرك او ساكن واما بعوارض لا يكون للجنس اولية
وان كانت القسم بها اولية وذلك اذا كانت العوارض انما تفرع للجنس اذا صاروا
معتمدا مثل قولنا كل عدد اما زوج او فرد فالزوج والفرد ليس بعوارض للعدد ولا بل ما
لم يصير العدد نوعا معلوما لم يكن زوجا او فردا لان الزوج والفرد عوارض لازمة لا نوعه
وكذلك قسم الحيوان الى الفحاك وغير الفحاك لان هذه عوارض بعرض الانسان وغيره
بعد ان قامت طابعها النوعية ولا يكفي طبيعة الجنس في ان يعرض له شيء من هذه العوارض
ففيما من حيث القسم اولية للجنس واما بانها ليست اولية قلت هذا الكلام من الشيخ
نصر بان عدم الشامل على سبيل التقابل من الاعراض الذاتية مسامحة وان العرض الذاتي منها
بالحقيقة هو القسم لكل واحد من القسمين ولا شك ان البحث لم يقع صريحا في شيء من السبل
عن المفهوم المردود بين القسمين الذي هو العرض الذاتي بالحقيقة فلا بد ان يصار اليها ذكرنا وبعثنا
قد شرط الشيخ في الشامل على سبيل التقابل ان لا يخلو الموضوع عنه وعن مقابله بحسب المضادة
او بحسب العدم الذي يقابل خصوصا مثل الخط بالنسبة الى الاستقامة والاعضاء والعدد

بالنسبة الى الفردية والزوجية فقال ما يخرج الموضوع عنه لا يقابل مثل بل الى سلب فقط
فهو عرض غريب وحاصل كلامه انه لا بد ان يكون معضده او عده شاملا لافراد الموضوع
وتلك المحولات ربما لا يكون بينها تقابل التضاد ولا العدم والملاذ في الاحوال المخصوصة
بأنواع الجسم الطبيعي من الافلاك والمعادن والنبات والحيوان اذ المراد بالتضاد ههنا
الحقيقي يدل عليه انه قال القسم الاولية بالاعراض الذاتية قد يكون بتقابل قولنا كل خط
اما مستقيم واما منحني وكل عدد اما زوج واما فرد وقد يكون بتقابل قولنا ان من الحيوان
ما هو منه ساج ومنه ماش ومنه زاحف ومنه طائر فقد جعل القسم الاخير على التقابل

العرض المستلزم



في القسم الثاني من القسم الاول
في القسم الثالث من القسم الاول
في القسم الرابع من القسم الاول
في القسم الخامس من القسم الاول
في القسم السادس من القسم الاول
في القسم السابع من القسم الاول
في القسم الثامن من القسم الاول
في القسم التاسع من القسم الاول
في القسم العاشر من القسم الاول
في القسم الحادي عشر من القسم الاول
في القسم الثاني عشر من القسم الاول
في القسم الثالث عشر من القسم الاول
في القسم الرابع عشر من القسم الاول
في القسم الخامس عشر من القسم الاول
في القسم السادس عشر من القسم الاول
في القسم السابع عشر من القسم الاول
في القسم الثامن عشر من القسم الاول
في القسم التاسع عشر من القسم الاول
في القسم العشرون من القسم الاول
في القسم الحادي والعشرون من القسم الاول
في القسم الثاني والعشرون من القسم الاول
في القسم الثالث والعشرون من القسم الاول
في القسم الرابع والعشرون من القسم الاول
في القسم الخامس والعشرون من القسم الاول
في القسم السادس والعشرون من القسم الاول
في القسم السابع والعشرون من القسم الاول
في القسم الثامن والعشرون من القسم الاول
في القسم التاسع والعشرون من القسم الاول
في القسم الثلاثين من القسم الاول

مع تحقق التصادم المشهور بين الاقسام ولقد اشبعنا الكلام وقد بقي بعد دقايق في هذا
 المرام تركناه لضييق المقام وانما تبينا القول الشيخ نزلا الى مدارك الحقيقة للرجال العارفين
 الحق بالرجال اما المشرقون عن حضيض النقص الى ذروة الكمال فيجلبون بنور البصيرة جليلة
 لحال ولا يلتفتون الى ما قبل او يقال قوله المعلوم التصوري في التصديق من حيث يوصل الي
 مطلوب تصوري فيسمى قولا او تصديقي فيسمى حقيقة هو موضوع المنطق المعلوم التصوري من حيث يوصل
 الى مطلوب تصوري والمعلوم التصديقي من حيث يوصل الى مطلوب تصديقي وقد خالف الفلاسفة
 المشهور في قصر البحث على الموصل القريب في القسمين حيث قال في الاول ويسمى معرفة
 وفي الثاني ويسمى حجة فان بحث المنطق في التصديقات والتصديقات لا يختص بالموصل القريب
 الذي هو الموقوف واللحمة بل يبحث عن الاصل السعيد فيهما والابعد في التصديقات ولعل
 ذلك تصرف من بعض النشروا رجاء جميع الباحث الى الموصل القريب حتى يكون قولهم
 الخس كذا في قوة ان الله يتالف من الامر الذي هو كذا او العرف جزوه كذا وفس لم يه
 حال القضاء اذا لا شك انه يحصل بحسب تلك الاحوال الموصل القريب نظير ذلك
 ما يرتكبه من جعل موضوع الطب بكون الانسان في قولهم الرخيل جاران معناه بكون
 يتحقق باكل الرخيل فلا يستبعد كثيرا قوله ولالة اللفظ الدلالة كون الشيء بحيث
 يعلم منه شيء اخر وانما يخص بالاستقراء في عقلي وهو الذي يحده العقل بين الدال والمدلول
 علاقة ذاتية ينتقل لاجلها من الية كالاثر على المثر او احد اثري المثر الواحد على الاثر
 الاخر ووضعي وانما كان العلاقة بينهما جعل الجاهل اياه له وطبيعي وهو ما كان العلاقة
 بينهما احداث الطبيعة الاول عند عرض الثاني كاحاح على السعال واصوات البرق
 عند دعاء بعضها بعضا وصوت استغاثة العصفور عند القبض عليه فان الطبيعة
 تتبع باحداث تلك الدوال عند عرض تلك المعاني فالرابط بين الدال والمدلول
 ههنا هو الطبع كما ان في الاول هو الوضع وبه لا تخفى في اللفظ فان دلالة المرة

في الحقيقة لا يكون
 في الحقيقة لا يكون
 في الحقيقة لا يكون

في الحقيقة لا يكون
 في الحقيقة لا يكون
 في الحقيقة لا يكون

في الحقيقة لا يكون
 في الحقيقة لا يكون
 في الحقيقة لا يكون

المعنى الدلالة الطبيعية

على الخجل والصفر على الوجه منها بل دلالة حركة النبض على المزاج المخصوص فان نوقش
 بلزها من قبيل دلالة الاثر على المثر او احد معلولي على اخر امكن اجراء ما في انا فري
 بان الطبيعة تضطر في هذه الصورة الى اصدار هذه الاثار بخلاف احاح منع عدم الاضطرار
 ايضا في الثاني لا سيما عند اشتداد المرض والتحقيق انه اذا كان المرض المخصوص مستلزما
 للصوت المعين والمزاج المعين للحركة المعينة والكيفيات النفسانية لتلك الالوان
 استلزاما عقليا كانت لها دلالة عقلية ولا ينافي في ذلك تحقق الدلالة الطبيعية ايضا
 فان من لا يعرف الارتباط العقلي بين تلك الدوال ومدلولها يقتل بمجرده ممارسة
 عادة الطبيعة ولا شك ان هذه الدلالة ليست عقلية لانها ليست مستندة الى العلم
 العقلية بل من امثلة ركض الدابة به عند مشاهدة الشئ الى غير ذلك مما يجده
 من يتبع قوله على تمام ما وضع له مطابقة لم يقل على جميع ما وضع له لاشعاره بالتركيب
 ولا علمه بين ما وضع له مع انه اخبر تنبئها على ان تمام لا يشعر بالتركيب لان مقابله
 النقص بخلاف الجميع فان مقابله البعض قوله وعلى خبره نقص والخارج التزام حصه الدال
 الوضعية في الثلاثة عقلي فان اللزوم شرط تحقق الدلالة الالتزامية وليس معتبرا في حده
 قوله ولا بد من اللزوم عقلا بان يمنع عقلا تصور اللزوم بدون اللازم كما بين العرفي
 فان العرفي موضوع للعدم المقتضى بالبصر والبصر خارج عنه فان اسناده الى البصر شايع
 بدون القرينة المجازية قال الله تعالى فانها لا تعي لا تبصر ولكن تعي القلوب التي في الصدور
 وقال تعالى عمت ابصارهم الى غير ذلك من التظاير الشائعة والاصل الحقيقة على
 ان المناقشة في المثال غير مرضي قوله او عرفا بان يمنع في مجري العادة تصور اللزوم
 بدون كذا كذا من حاتم وجوده فخذ اخذنا من حيث اهل العربية لانه لا ريب في فهم هذه اللفظ
 فانقطاع عن درجة الاعتبار غير محسوس والفرق بالاختلاف بحسب العادة غير متغير
 فان الوضعية ايضا تختلف باختلاف الادضاع قوله وبلزها المطابقة ولو تقرر

في الحقيقة لا يكون
 في الحقيقة لا يكون
 في الحقيقة لا يكون

في الحقيقة لا يكون
 في الحقيقة لا يكون
 في الحقيقة لا يكون

في الحقيقة لا يكون
 في الحقيقة لا يكون
 في الحقيقة لا يكون

في الحقيقة لا يكون
 في الحقيقة لا يكون
 في الحقيقة لا يكون

في الحقيقة لا يكون
 في الحقيقة لا يكون
 في الحقيقة لا يكون

في الحقيقة لا يكون
 في الحقيقة لا يكون
 في الحقيقة لا يكون

في الحقيقة لا يكون
 في الحقيقة لا يكون
 في الحقيقة لا يكون

الشيء انما هو في ذاته لا في غيره... لا بد من ان يكون له وجود في ذاته... لا بد من ان يكون له وجود في ذاته... لا بد من ان يكون له وجود في ذاته...

لان الدلالة على جزء الموضوع وعلى لازمه فرع لتحقيق الموضوع له فان استعمل اللفظية
بالفعل كانت المطابقة تحقيقية وان لم يستعمل فيه قط فلا خفا في ان له معنى لو استعمل
فيه كان دالا عليه بالمطابقة وهذا هو التقدير في فقد اختار ههنا ايضا كون الدلالة
مستلزما للقصد وهو مذاهب اهل العربية وفي هذا المقام كلام طويلا على غيره لفضي المقام
قوله ولا عكس في المطابقة لانستلزم شيئا منها اما التضمن فلتحقق البسيط واما التام
فلجواز ان يكون معنى لازمه له عطفيا لا في ذاته بل في الجواز بمعنى الاحتمال العقلي فهو قائم لكن
لا يفيد العلم بعدم الاستلزام بل عدم العلم بالاستلزام وان اخذ بمعنى الامكان الذاتي فيحتاج
الي بيان ليفيد العلم بعدم الاستلزام ولم يتعرض بحال التضمن والاستلزام في الاستلزام وعدمه
احالة التي في العلم بالمنع فانه كما يجوز بسيط لا لازم له يجوز مركب كذلك ويجوز ايضا بسيط
له لازم في الاستلزام التضمن فنعلم ان اعتبر اللزوم العرفي كما هو رأي المص واما اذا شرط
العقلي فلا نقف على تحقيق بسيط له لازم عقلي وربما يمنع قوله الموضوع ان قصه بجزء
منه الدلالة على جزء المعنى مركب جري ههنا على المشهور وانت خبير بان لا حاجة الى اعتبار
القصد ههنا بعد اعتباره في اصل الدلالة ولذلك قال الشيخ انما يحتاج اليه للتفهم لا للتبصير
قوله اما تام وهو ما لا يكون السكوت عليه كالسكوت على المسند اليه بدون المسند والعكس
او كالسكوت على الادوات التي من نوافض الدلالات كفي ومن قوله خبر وهو التام الصادق
او الكاذب قوله او انشاء وهو التام الذي ليس بصادق ولا كاذب قوله واما ناقص
لا يكون تاما قوله فقيدي ان كان الثاني فيه الاول وصفا كان امضا فاليه او غيرهما
كقولك ضرب في الدار في قولك ضرب في الدار زيد قوله او غيره كفي الدار بل الدار قوله والارز
وهو ان استقل اي في الدلالة وذلك لكون معناه مستقلا في الملاحظة غير ملحوظ بالشيء
قوله فمع الدلالة بهيئة على احد الازمنة الثلاثة كلمة المراد بالدلالة بهيئة ان يكون نوع
تلك الهيئة موضوعا للزمان ولا بنا في ذلك اشتراط كون في مادة موضوعه مشرف

فيها

هذا هو المقام الذي...

هذا هو المقام الذي...

فيها فلا بد ان هيئة لغير في مادة جسوم غير الدلالة على الزمان ولا في غيره... لا بد من ان يكون له وجود في ذاته... لا بد من ان يكون له وجود في ذاته... لا بد من ان يكون له وجود في ذاته...

هذا هو المقام الذي...

هذا هو المقام الذي...

منه تكلم في الطول

ليشملها قلت هذا التقسيم لما اخذ معناه ولا شك ان معنى الضماير واسماء الاشارة على هذا
التحقيق متعدد وان كان وضعا واحدا في خارجة عن المقسم لا يقال اعتبار الشخص في معنى
الضماير واسماء الاشارة ثم اذ ضمير الغائب قد يرجع الى الجنس والاشارة قد تكون اليه ايضا
كقوله عليه الصلوة والسلام انكم لتخضبون بهذا السواد لانا نقول يبقى النفس بضمير الخطاب
والمشكوك والاولي في الجواز ان يقال ان المعنى لا يقول بهذا التحقيق بل بانها موضوعية للمعنى الكلي
الا انه شرک استعمالها فيه والتميز استعمالها في الجزئيات فمضى المجاز المتروكة الحقيقة فتشخص
معانيها بحسب الاستعمال الطاري لا بحسب الوضع فلا يدخل في قوله مع تشخيصه وضعا واما
العلم الجنسي فليس علما في عرف المنطق لان نظرم الى المعنى بالقصد الاول ومعناه كحلي وان
ادخل اهل العربية في العلم نظرا الى الاحكام اللفظية وهذا من مخالف الاصطلاح بسبب
اختلاف النظرين كما في الكلمات الوجودية هذه اذا جازنا اطلاق العلم الجنسي حقيقة
على الافراد كما هو التحقيق اما اذا لم يجوز ذلك وقيل بانها موضوعية للحقيقة بشرط الوحدة
الذهنية فهي بهذا الاعتبار متشخص فلا اشكال قوله وبدونه متواطى ان تساوت افراد
اي في صدق هذه المعنى عليها قوله ومشكك ان تفاوتت بالولية او اولوية لا يقال الثانية
تشم على الاولوية ايضا فان اقصاف العلة بالوجود ادلى من اقصاف المعلول به اذا لا يخفى
ان اعتبار الاولوية غير اعتبار الاولوية وان كان الاقدم ادلى لكن ينقدح من ذلك ان الاشياء
ايضا كذلك فلجعل قسما اخر قوله فان كثر فان وضع لكل ابتداء المنقول في موضوع
مشتراك والا فان اشهر في الثاني فنقول ينسب الى الناقل شرعا كان او عرفا عاما او خاصا
ولا حقيقة في المنقول منه ومجاز في المنقول ولا يخفى عليك ان المشترك ايضا يكون بحسب
كلامه فيه اذ خلا في احد الاقسام السابقة والاولي ان جعل التقسيم الى المشترك وغيره
تقسما مستافا قوله فصل المفهوم ان امتنع فرض صدق على كثيرين اي ان امتنع
ان يحكم العقل بعد تصوره بصدق على كثيرين تجزئي والافكلى اي يكون سبب الامتناع

بحر وتصوره ويعرف ذلك بان يعض العقل عن الخصوصيات المفارقة له ويجرد النظر الى الصورة
الحاصلة فان امتنع الحكم بجواز صدق على كثيرين فهو جزئي فلا يرد ان فرض صدق الجزئي على كثيرين
ممكن فانه يقع مقدم الشرطية وتاليا لها في قولك ان كان زيد صادقا على كثيرين لم يكن خبريا
وعكسه فالفرض ههنا ليس بمعنى التقدير بل بالمعنى الذي ذكرناه في قوله امتنع فرض لا انفاس
في النقطه ليس بمعنى التقدير ايضا وربما يلتزم في الجواب ان الشرطية المذكورة ليست قضية
معقولة بل هي مجرد اللفظ وفيه ما فيه لا يقال الصورة الخيالية من البيضة المعينة مثلا
ينطبق على كل من البيضات الحقيقة بحيث يجوز في العقل ان يكون هي هي ايضا صرح الشيخ
بان الطفل في بدء الولادة لا يفرق بين صورة امه وغيرها بل يدرك منها شيئا واحدا او جعل
ذلك احد قسمي المفرد المنتشر وايضا ضعيف البصر يدرك شيئا ويجوز عقلا ان يكون زيدا
وعرا فيلزم ان يكون هذه الصورة كلية لانا نقول ليس في شيء من هذه الصورة امكن
فرض صدق على كثيرين اذ لا يجوز العقل ان يكون تلك البيضة الخيالية بيضات كثيرة
في الخارج بل يحزم بامتناع ذلك ويجرد النظر الى تلك الصورة نعم يشبه عليه الامر وبتعدد
في انها هل هي هذه او غيرها واما الطفل فلا يدرك الكثرة اصلا فليس له تجوز صدق
الكثرة في الصورة الخيالية اصلا بل تلك الصورة من حيث هي لا تقبل التكرار عند اصلا واما
شيخ ضعيف البصر فحال البيضة ومن ههنا يعلم ان تحقيق معنى الكلية والجزئية
ان المعنى الواحد في الذهن ان يجوز العقل تكرره خارج الذهن بمجرد النظر اليه من حيث
تصوره فقط مع الاغراض عن الخصوصيات فهو كلي لا جزئي قوله امتنع او اراده كشر بكم
الباري تعالى عن ذلك علوا كبيرا قوله او امكنت ولم يوجد كجبل من ياقوت قوله او وجد
الواحد فقط مع امكن الغيرة المخصوص افراده في هذه الشمس المشابهة قوله او امتنع
اي امتناع الغيرة كواجب الوجود وفيه بحث اذ يدخل الواجب بحسب تقسيمه فيما يمكن
افراده وقد ثبت انه لا يمكن تعدد افراد الواجب تعالى عن ذلك ويمكن الاعتدال عنه

بانه اراد بامكان الافراد ان كان جنس الفرد اعم من ان يكون واحدا او كثيرا لو قال بدل
قوله او امكنت او لا لم يرد ذلك مع الوجازة اذ سلب الامتناع عن جميع الافراد اما بامكان
الجميع او البعض قوله او الكثير مع التناهي كاللوكب قوله او عدمه لمعلوم الله تعالى ومقدوره
قوله والكلبان خص البحث بهما اذ لا يبحث في الفرض عن الجزئي الا بالاستطراد لانه ليس
كاسبا ولا مكسبا وايضا لا يجري جميع النسب في الجزئين ولا في الجزئي والكل اذ ليس
في الاول الا التباين او العموم المطلق وما قيل من انه لا تضاد في الجزئيات فان شل هذا
التضاحك وهذا الكاتب ان كان المشار اليه بهما مختلفا فهناك جزئيان متباينان او
واحد اقل من هاتين الجزئيتين واحدة باعتبار تارة مع وصف الكتابة واخرى مع الضحك
وبذلك لا يتعد الجزئي تعددا حقيقيا فلا يتغيران بتغيرا حقيقيا بل هناك تعدد وثقا
بحسب الاعتبار والكلام في الجزئين المتباينين بحسب الحقيقة كما هو المتبادر من العبارة
لا في جزئي واحد له اعتبارات متعددة ولوعده جزئي واحد بحسب الجملات ولا اعتبارا
جزئيات متعددة لزم ان يكون الجزئي الحقيقي كلبا فاذا اشرنا الى زيد بهذا الكاتب وهذا
التضاحك وهذا الطويل وهذا القاعد كان هناك على هذا التقدير جزئيات متعددة بصدق
كل واحد منها على ما عده من الجزئيات المتكثرة فلا يكون مانعا من فرض اشتراكه بين كثيرين
فيكون قطعا قول فيه بحث اذ لا شك ان التقاير الاعتباري كاف في كونها مفهوما
كما في الكلبيين فان النسب يشمل الكلبيين المتباينين بالذات والمتباينين بالاعتبار
فلا وجه لتخصيص الجزئين المتباينين بالذات وما ذكره من لزوم كون الجزئيات كلية مم
فان الكلية على ما حققنا انها هو مكان فرض تكثر المعنى الواحد في النفس بحسب الخارج
اعني تجوز صدق على ذات متكثرة لاصدق مع مفهومات اخر على ذات واحدة والمحقق
ههنا هو الثاني دون الاول هذا اذا كان الاشارة بها الى فرد معين واما اذا كانت
الى حصرها فهي في حكم الاشارة الى اثنين متباينين واما قضية امتناع حمل الجزئيتين

تدوير النسب بين ولا في الثاني ان النسب

وما فيه فبيح في موضع يليق به انشاء الله تعالى قوله ان تقارفا كلبا اي ان لم يصدق واحد منها
على شيء ما يصدق عليه الاخر قوله فتباينان تباينا كلبا كالانسان والحمار وان كان في
زماننا كما وان يكونا متصادمين جزئيا قوله والآي وان لم يتقارفا كلبا قوله فان تقارفا
كلبا من الجانبين فتساويان اي يصدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الاخر قوله
من الجانبين ليس ضروريا في هذه الاشياء لان التضاد في الكل لا يثبت در منه الا الكل من الجانبين
ولذلك ترك في التقارفي وانما ذكره ههنا لانه قصد منه الاعم بطريق عموم المحارولذلك
عطف عليه بعد ذلك قوله او من جانب قوله ونقيضا مما ذكره اي متساويان والافيد
نقيض احد هما على بعض ما يصدق عليه نقيض الاخر فيصدق عين ذلك النقيض الذي كذب
على بعض ما يصدق عليه نقيض الاخر لان كذب النقيضين محال فيلزم صدق احد المتضادين
بدون الاخر هذا خلف مثلا يصدق كل الانسان لانا طوع وكل لانا هو لا انسان والآن
فيصدق بعض اللانسان ليس بلانا طوع فبعض اللانسان ناطوع فبعض لانا طوع
لانسان به وههنا شك مشهور وهو ان بعض اللانسان ليس بلانا طوع فبعض
بعض اللانسان ناطوع لان التسالبة المعدولة المحمولا اعم من الموجبة المحصلة لصدق
لانقضاء الموضوع بخلاف الثاني فربما كان نقيضا المتساويين مما لا فوله بحسب
نفس الامر فنقايض المفهومات الشاملة كاللاشئ واللاممكن فاذا قبل بعض الاشئ
ليس بلاممكن يستلزم بعض الاشئ ممكن بصد النسخ المذكور وقد يجاب بتخصيص الدعوى
بغير نقايض الامور الشاملة فان نقايض غير ما يصدق لا محالة على شيء فيكون الموضوع
موجودا وعند وجود الموضوع تتلازم التسالبة المعدولة المحمولا والموجبة المحصلة وما
يقال من انه يجب عموم قواعد المنطق فانما هو بحسب الطاقة ولا طاقة باذخالها في
القواعد لاختلاف احكامها مع احكام غيرة ولا غرض بعقده في البحث عن تلك النقايض
حتى يبحث عنها استقلالها فلا بأس باغفالها وقد يجاب بان القضية المذكورة ليست

معدولة المحمول بل سلبية المحمول والموجبة السالبة المحمول في قوة السالبة فيصدق بانتفاء
السالبة الموضوع فيكون السالبة المحمول في قوة الموجبة ومستلزمة لها وسيحقق معنى السالبة المحمول
وما فيه في موضعه انشاء الله قوله او من جانب خوى العبارة او يتصادق كلياً من جأ اي
يتصادق كلياً احد جانبيه قوله فاعم واخص مطلقاً اي الذي عده كلياً اعم مطلقاً والاخر
اخص مطلقاً قوله وتقيضاً مما بالنعكس اي بقبض الاعم مطلقاً اخص مطلقاً من قبض الاعم
مطلقاً اي يصدق نقبض الاعم على كل ما يصدق عليه نقبض الاعم من غير عكس اما الاول فلانه
لولا لصدق عين الاعم مطلقاً بدون الاعم وهو حال مثلاً يصدق على كل لحيوان لا انسان
والا فبعض اللاحيوان ليس بلا انسان فبعض اللاحيوان انسان فبعض الانسان لحيوان
ومن وعليه مثل ما سبق فان بعض اللاحيوان ليس بلا انسان ان كان معدولة لم يستلزم بعض
اللاحيوان انسان فانها موجبة والسالبة المعدولة اعم من الموجبة المحصلة كما مر والجواب اما الثاني
فلانه لو صدق نقبض الاعم على كل ما صدق عليه نقبض الاعم قد ثبت ان كل ما صدق عليه نقبض الاعم
يصدق عليه نقبض الاعم فليكون بين نقبض الاعم والاخص مساواة فيلزم ان يكون بينهما
ايضاً كما مر ونقول بعض نقبض الاعم عين الاعم تحقيقاً لمعنى العموم ولا شيء من عين الاعم نقبض
الاعم فبعض نقبض الاعم ليس نقبض الاعم قوله والآية ان لم يتصادق كلياً لا من الجانبين
ولا من جانب قوله فمن وجه اي هما اعم واخص من وجه قوله وبين تقيضيهما تباين جزئي
وهو ان يتعارفا في الجملة سواء تصادقا في الجملة وهو العموم من وجه او لم يتصادقا اصلاً كالتيارين
فالتيارين الجزئيين انما يتحصل بل احد الامرين ولذلك لم يذكر في نسب الكلمات اذ المقصود ههنا
حصر انواع النسب وهذا جنس يتحصل باحد النوعين وانما كان بين تقيضيهما تباين جزئي
لان العينين يصدق في كل منهما بدون الاخر والنقيضان ايضاً كذلك اذ حيث لا يصدق في عين
احد مما يصدق في تقيضه وفيه فغير ما مر سواء لا وجوباً وفيه نظر لان معنى التباين الجزئي على ما
مر لا يصدق في العموم من وجه لان الاجتماع جزء منه ولا يصدق في مجموع التعاريف والاجتماع

التعاريف في الجملة نعم يصدق بالتباين الجزئي على الاعم والاخص من وجه فليس النسبة
فرد النسبة والقول بان الاجتماع خارج عن مفهوم العموم من وجه وفيدله ركيك والجواب ان
المحصري بهذا المقام انما هو للكليتين في هذا النسب بمعنى ان الكليتين متساويتان او متباينتان
او اعم واخص مطلقاً او من وجه لا حصر النسب في الاربعة وكون التباين الجزئي من النسب
لا يقدح في الحصر المقصود وهو قوله كالمباينين فان بين تقيضيهما ايضا مباينة جزئية
لمثل ما مر من الدليل وليس بين نقبض الاعم والاخص من وجه ولا بين التباين تباين كلياً ما لا
فلتحقق العموم من وجه بين الابيض والانس مع ان بين تقيضيهما وهو الابيض والانس
ايضاً عموم من وجه واما الثاني فلتحقق المباينة الكلية بين الحجر والحيوان مع ان بين اللاحجر
واللاحيوان عموماً من وجه وكذا ليس بين نقبض الاعم والاخص من وجه ولا بين نقبض التباين
عموم من وجه اما الاول فكما مر من اللاحجر واللاحيوان واما الثاني فلان بين الانسان والناطق
مباينة كلية مع ان بين تقيضيهما وما لا انسان والناطق ايضا مباينة كلية قوله وقد يقال
الجزئي للاخص اي الجزئي معنيان احدهما ما مر ونخص بالجزئي للخصي والثاني هو الاخص من شيء
اي مطلقاً لا مطلقاً وقد حصص بالاختصاص وهذا تعريف لفظي للجزئي الاختصاص اذ قد علم ان معنى الاخص
ففسر الجزئي الاضافي به فلا يرد عليه انه تعريف الشيء بنفسه قال بعض الفضلاء وبهذه التسمية
لا يكون الانسان من جزئيات الناطق وكذا امثال ذلك مع ان للكلمة عدة من الجزئيات
في احكام الكلمات وموضوعات القضايا والاولى ان يقال في تعريفه المندرج تحت كل اي الموضوع
لكلي لعم الكل وقال السيد المحقق قدس سره في حاشية المطالع المتبادر من كون الشيء مندرجاً
تحت اخر ان يكون اخص منه ولذلك قيل الكل والجزئي الاضافي يراى فان العام والخاص لا
انما اشهر في موضوعات القضايا باحد التساويين جزئياً اضافياً لاخر من ثم
نرى بعضهم يفسر المندرج تحت كل اي الموضوع كلياً ويريد به ان يقع موضوعه في قضية
موجبة كلية لا في قضية مطلقاً ولا لكان الاعم من شيء جزئياً ولا قائل به اقول ذلك الفاضل

قال في القضايا بمعنى ما صدق عليه بالفعل في الزمن او في الخارج وقت الحكم او غير وقت الحكم
ولو في المستقبل ويكون ذلك الشيء من جزئيات ج وذكر كل قيد من القيود فائدة وقال قولنا
من جزئياته يخرج مستحق وان صدق عليه بالفعل ويظهر من كلامه ان ما سوي سمي ما يصدق
عليه داخل في الحكم ولعل ما قاله من عدم المساوي من الجزئيات في موضوعات القضايا باشارة الى
ذلك لكن الشئ في الشفاء ما الحكم على واحد واحد من الجزئيات الشخصية او النوعية والشخصية
مع ان كان المعنى جنساً ولم يتعرض للمساوية له وحصر الحكم في الافراد الشخصية والنوعية
والظاهر عدم دخول المساوية في شئ منها قوله وهو انم اي الجزئيات الاضافي اعم مطلقاً من الجزئيات
الحقيقية لا لان كل جزئيات حقيقية مندرج تحت كليات كثيرة واقولها الشئ والممكن العام فيكون
جزئيات اضافية لها وليس كل جزئيات اضافية جزئيات حقيقية لاجاز ان يكون كليات مندرجاً تحت كلي
اخر كالحيوان بالنسبة الى الجسم قوله والكليات خمس اي خمسة انواع الاول الجنس وهو المقول
على الكثرة اي الكثيرين قوله المختلفة المقايين في جواب ما هو حد فلفظ الكل لا لاغناء المقول
على الكثرة عنه اذ الكل جنس له وذكر الجنس واجب في التعريفات الثلاثة اذ ليس المقصود
بالايات منها مجرد التمييز بل الاحاطة بالماهية والتمييز مقصود بالعرض وما يقال ان معنى الكل هو
المقول على كثيرين بعينه الا ان الكل يدل عليه اجمالاً والمقول على كثيرين تفصيلاً اذ ليس المراد
بالمقول على كثيرين المقول بالفعل والاخرج المعنومات الكلية التي ليس لها افراد موجودة
في الخارج ولا في الزمن بل المراد به الصالح ان يقال على كثيرين فاقول فيه بحث اما اولاً فلان الكل
كما هو الذي يمكن فرض الشك فيه اي فرض مقولته على كثيرين ولو اخذ المقول في التعريف
على ما يمكن فرض مقولته له لدخل في التعريف الكليات العرضية بالنسبة الى المقايين الموجودة
اذ يمكن فرض مقولتها عليها بل الكليات الباقية بالنسبة الى الماهية مطلقاً فالمراد بالمقول في
التعريف ما يصلح للمقولة بحسب نفس الامر وهو اخص من الكل فدلالته عليه لو كانت كانت
التزامية وهي موجودة في التعاريف واما ثانياً فلان الكليات التي ليس لها افراد اصلا ليست

اجناساً شئ فلا باس لخروجها من ههنا ينقدح ان المصغر في المنة هو الكليات التي لها افراد بحسب
نفس الامر لا الوضعية فتقابل بالظهوره حيث اورد التعريف عقيب تخمس الكليات فيظهر ان كلا
من الجنس فرد منه اولاً بقصد رسمه التام افعالاً قوله المقول المحمول وهو شامل للكل والجزئيات فان لكل
يجري فيها معاً على ما صرح به الفارابي في مدخل الاوسط بل الشئ في الشفاء ايضا وما يقال من ان الجزئيات
الحقيقية لا يقال ولا يعمل على شئ حقيقة اصلاً لان حملها على نفسه لا يتصور قطعاً اذ لا بد في العمل الذي
هو النسبة من امرين متقاربين وحمل على غيره ايجاباً بامتناع فاقول فيه نظراً يجوز حمل على جزئيات اخرى
مقابل له بحسب الاعتبار متحدة بحسب الذات كما في هذا الضاحك وبهذا الكاتب فانها
مختلفان بحسب الفهوم وتحدان بحسب الذات فان ذاتها زيد بعينه مثلاً وكذا يجوز حمل
على كلي اخرى جزئية كما في قولك بعض الانسان زيد قوله على الكثرة يخرج الجزئيات فانها لا يصدق
الا على ذات واحدة وقوله المختلفة المقايين يخرج الانواع الحقيقية وفصولها القريبة وخواصها
وقوله في جواب ما هو يخرج الفصول البعيدة والعرض العام وسائر الخواص فان شأنها لا يقال في جواب
ما هو وبه ينطبق التعريف على التعريف قوله فان كان الجواب عن الماهية وعن بعض الشاركتا هو الجواب
عنها وعن الكل فقريب كالحيون قد علم ان الجنس مقول في جواب ما هو على الكثرة المختلفة الحقيقية
فيكون جواباً للسؤال عن الماهية وبعض مشاركتها لا محالة فاما ان هو بعينه جواباً للسؤال عن الكثرة
وجميع مشاركتها كان جنساً قريباً كالحيون بالنسبة الى الانسان فانه اذا سئل عن الانسان
والفرس بما هما كان الجواب هو الحيون لانه تمام المشترك الذي بينهما وهو بعينه جواب عن السؤال
عن الانسان ^{تحت} مشاركاته في الحيوانية قوله والا فبعيد كالجسم النامي اي وان لم يكن الجواب
عن الماهية وعن بعض الشاركتا هو الجواب عنها وعن الكل كان جنساً بعيداً كالجسم فانه جواب
عن السؤال بما هو عن الانسان وبعض مشاركتها فقط اعني الجأء والافلاك وليس جواباً عن
الانسان وجميع مشاركتها اذ ليس جواباً عنه وعن الاجسام النامية بل الجواب عنها الجسم
النامي واعلم انه لو قال فان كان جواباً عنه الماهية وجميع مشاركتها الى اخر ما قال كان اخر

واظهر قوله الثاني النوع وهو المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ما هو يعرف فوايد القيود
 وبالقاس على ما مر في تعريف الجنس لا يقال الجنس ايضا مقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب
 ما هو لانه اذا سئل عن زيد وعمرو وفرس معين باسم فالجواب الحيوان فلا بد من قيد فقط لا خارج
 لانا نقول هو مقول بالذات على المجموع وهي مختلفة الخواص لكن يتضمن قوله على الاثنين والثنا
 من المقول على الكثرة المختلفة في جواب ما هو هو المقول عليها صرحا لا ضنا قوله وقد يقال
 على الماهية المقول عليها وعلى غير الجنس في جواب ما هو للنوع معنيان احدهما الحقيقي
 وهو ما مر تعريفه والثاني الاضافي وهو الماهية المقول عليها وعلى غير الجنس في جواب ما هو
 فقوله الماهية اي الامر الكلي اذ قيل ان الماهية تدل التزاوما على الكلية فيخرج الشخص ولابد
 من قيد الاولية ليخرج الصنف اذ يصدق عليه انه ماهية مقول عليها وعلى غير الجنس
 في جواب ما هو وقيد الاولية يخرج لانه ليس قول الجنس عليه قول اولي لانه لا يواظف
 قوله على النوع فان امر اذا ثبت للعام وللخاص كان ثبوت للعام اولاد للخاص ثانيا
 لكنه يخرج النوع السافل بالقاس الى الاجناس العالية مع ان تسمية بنوع الانواع وتسمية
 الجنس العالي بجنس الاجناس يقتضي ان يكون السافل نوعا بالقاس الى جميع العوالي فالاول
 ان يعتبر فيه كونه مقولا في جواب ما هو ليخرج الصنف ويدخل ويدخل السافل بالنسبة الى العوالي
 ويمكن ان يراد بالماهية ما تحت من الافراد فيخرج الصنف ويدخل الاجناس المتوسطة اذ يراد
 الاعم من الماهية المختصة او المشتركة قوله ويخص باسم الاضافي كالاول بالحقيقي وبينهما
 عموم من وجه ووجه التسمية ان المقبر في النوعية الفصل والاول قد انتهى بحصله وتم
 فخص باسم الحقيقي بخلاف الثاني لانه لا يعتبر فيه كمال التحصل بل التحصل بالاضافة اليه ما فوقه
 من الاجناس فخص باسم الاضافي في قوله لتصادقهما على الانسان فانه مقول على زيد وعمرو
 وبكر في جواب ما هو وهم متفقة الحقيقة فانه عام حقيقهم ولا تمايز بينهم الا بالاعراض
 المشخصة فيكون نوعا حقيقيا ويقال عليه وعلى الفرس مثل الحيوان في جواب ما هو فيكون نوعا

ما هو لانه اذا سئل عن زيد وعمرو وفرس معين باسم فالجواب الحيوان فلا بد من قيد فقط لا خارج
 لانا نقول هو مقول بالذات على المجموع وهي مختلفة الخواص لكن يتضمن قوله على الاثنين والثنا
 من المقول على الكثرة المختلفة في جواب ما هو هو المقول عليها صرحا لا ضنا قوله وقد يقال
 على الماهية المقول عليها وعلى غير الجنس في جواب ما هو للنوع معنيان احدهما الحقيقي
 وهو ما مر تعريفه والثاني الاضافي وهو الماهية المقول عليها وعلى غير الجنس في جواب ما هو
 فقوله الماهية اي الامر الكلي اذ قيل ان الماهية تدل التزاوما على الكلية فيخرج الشخص ولابد
 من قيد الاولية ليخرج الصنف اذ يصدق عليه انه ماهية مقول عليها وعلى غير الجنس
 في جواب ما هو وقيد الاولية يخرج لانه ليس قول الجنس عليه قول اولي لانه لا يواظف
 قوله على النوع فان امر اذا ثبت للعام وللخاص كان ثبوت للعام اولاد للخاص ثانيا
 لكنه يخرج النوع السافل بالقاس الى الاجناس العالية مع ان تسمية بنوع الانواع وتسمية
 الجنس العالي بجنس الاجناس يقتضي ان يكون السافل نوعا بالقاس الى جميع العوالي فالاول
 ان يعتبر فيه كونه مقولا في جواب ما هو ليخرج الصنف ويدخل ويدخل السافل بالنسبة الى العوالي
 ويمكن ان يراد بالماهية ما تحت من الافراد فيخرج الصنف ويدخل الاجناس المتوسطة اذ يراد
 الاعم من الماهية المختصة او المشتركة قوله ويخص باسم الاضافي كالاول بالحقيقي وبينهما
 عموم من وجه ووجه التسمية ان المقبر في النوعية الفصل والاول قد انتهى بحصله وتم
 فخص باسم الحقيقي بخلاف الثاني لانه لا يعتبر فيه كمال التحصل بل التحصل بالاضافة اليه ما فوقه
 من الاجناس فخص باسم الاضافي في قوله لتصادقهما على الانسان فانه مقول على زيد وعمرو
 وبكر في جواب ما هو وهم متفقة الحقيقة فانه عام حقيقهم ولا تمايز بينهم الا بالاعراض
 المشخصة فيكون نوعا حقيقيا ويقال عليه وعلى الفرس مثل الحيوان في جواب ما هو فيكون نوعا

اضافا قوله وتعارفها في الحيوان فانه نوع اضافي اذ يقال عليه وعلى الشجر مثلا الجنس
 وهو الجسم الثاني في جواب ما هو وليس نوعا حقيقيا اذ افراده مختلفة بالخواص قوله النوع
 فانه نوع حقيقي وليس نوعا اضافيا اما الاول فلان افراده في الحقيقة واما الثاني فلان
 لا يدخل تحت مقوله من المقولات وان دخلت تحت العرض لكن العرض ليس جنسا تحت
 اولانه بسيط وكلا الوجهين ضعيف اما الاول فلانه لا بد على ان لا جنس له بل على ان جنس
 له عاليا وربما كان له جنس مفرد والمختص في المقولات هو الاجناس العالية فقط واما الثاني
 فلان البساطة العقلية والخارجية لا يجدي والمصنوع في ذلك المتأخرين واما القدماء
 حتى الشيخ في الشفاء فقد ذهبوا الى ان الاضافي اتم مطلقا من الحقيقي وهذا انما ثبت لو ثبت
 ان كل نوع فله جنس ولم يثبت لجواز ان يكون نوع بسيط لا جنس له ثم الاجناس قد تترتب
 متصاعدة في العموم منتبهة الى العالي الذي لا جنس له قوة ويسمى جنس الاجناس لان
 جنسية الشيء باعتبار العموم بعد ان يكون مقولا في جواب ما هو فاما يكون اعم من الكل
 يكون جنس الاجناس والانواع متنازلة في الخصوص منتبهة الى السافل ويسمى نوع لانواع
 وما بينهما متوسطات لان النوعية الاضافية التي لا حيزي الترتيب الا فيها باعتبار الخصوص
 فاحصل الكل نوع لكل وما بينهما متوسطات الثالث الفصل وهو المقول على الشيء في جواب
 اي شيء هو في ذاته يطلب باي ما يميز الشيء عن غيره بشرط ان يكون تمام ماهية المختصة
 والمشاركة فان قيد في ذاته او في جوهره وما يجري مجرى ما كان طلبا للميزة الذاتية ما عن
 جميع الاغيار او عن بعضها وهو الفصل القريب والبعيد فتعين في الجواب احد الفصول
 وان قيد في عرض كان طلبا للميزة العرضية ما عن جميع الاغيار او بعضها وهو الخاصة المطلقة
 والاضافية فتعين في الجواب احد الخواص وان اطلق كان طلبا للميزة كيف ما كان فيقع
 في الجواب اما الفصول او الخواص وقوله في ذاته في موضع الحال عن هو اما على التاويل
 او بدون على اختلاف راي النحاة ومعناه اي شيء هو مقبر وملاحظا في ذاته اي مع قطع

النظر عن عوارضه قوله فان ميز عن الشاركة في الجنس القريب فمقرب كالناطق بالنسبة
 الى الانسان فانه يميزه عن المشاركات في الحيوان الذي هو جنس القريب او البعيد فمقرب
 كالحساس بالنسبة اليه فمقربا للمع ان لا جنس له لا فصل له والالكان قسم اخر يميزه
 عن المشاركات في الوجود لاني الجنس كما في الماهية المركبة من امرين متساويين فان امكن
 كان كل منهما فضلا له ورتبما يقال مع القول بالفصل المميز عن المشاركة الوجودية وتجويز
 الماهية المذكورة ان القرب والبعد لا يجري الا في المميز عن المشاركة الجنسية وفيه نظر
 اذ لو كان جنسه مركبا من امرين متساويين كان كل منهما بالنسبة اليه بعيدا وان كان
 نفسه مركبا من امرين كان كل منهما بالنسبة اليه قريبا فالقرب والبعد يجري في هذه القسم
 ايضا وفي تحقيق الكلام ابحاث طويلة لا يليق بهذا المقام المحلل قوله واذا نسب الى ما
 يميزه فمقوم الفصل ينسب الى ما يميزه بالتقوم كالناطق بالنسبة الى الانسان فانه
 داخل في قوامه قوله والى ما يميزه عنه فمقسم اي عن المشاركة فيه بالتقسيم كونه بالنسبة
 الى الحيوان فانه يحصل بانقسامه اليه قسم او بانقسامه اليه وجودا او عدما فسمان فهو
 مقوم للانسان مقوم للحيوان قوله والمقوم الثاني مقوم للتساقل ضرورة ان جزء الجزء
 جزء قوله ولا عكس اي كليا او بالمعنى اللغوي ذلي ليس كل ما هو جزء الكل فهو جزء
 الجزء والالكان جزء الجزء اذ الكل عين جميع اجزائه ههنا فافهم والقسم بالعكس
 اي كل ما هو مقوم للتساقل فهو مقوم للعالي لان قسم القسم قسم ولا عكس اذ ليس
 ما هو قسم للقسم قسم للتساقل والاكمل كمن العالي عاليا والتساقل ساكنا فاعلم الرابع
 الخاصة وهو الخارج المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط سواء كانت تلك الحقيقة
 نوعا اخيرا او جنسا عاليا بل او غيرهما كالنوع المفرد وهذا اولى من تعريفه بالخارج المخصص
 بافراد نوع واحد لعدم شموله لخواص الجنس العالي ولذا اختاره الشيخ فان قلت الخاصة
 اما مطلقة تخص بالشئ بالقياس الى جميع ما عداه كالفضا حلك للانسان واما اضافية

او جنس متطاول

تخص

تخص بالقياس الى بعض عبارته كالماشي وتعرف المع لا يتناول القسم الثاني فلا يكون جامعا
 قلنا الخاصة التي هي قسم الكليات الاربع هو الاول دون المطلق والطلاق الخاصة على المطلق
 والاول بالاشتراك اللفظي على ما يعلم من الشفاء الخامس العرض العام وهو الخارج المقول
 عليها وعلى غيرهما لا اشكال فيه بناء على ما حققنا من معنى الخاصة التي هي احد الخمسة واما
 اذا جعلت اعم من المطلقة والاضافية كما ذهب اليه بعض المتأخرين فيكون الماشي بالنسبة
 الى الانسان خاصة وعرضا عاما معا فيه اخل بعض الاقسام بالنسبة الى شئ واحد فلا يكون القسم
 حقيقي بل اعتبارية لا يجدي بطايل فافهم وكل منهما ان امتنع انفكاكه عن الشئ وهو الالهية
 الموجودة فان الشئية تساوت الوجود وانما لم يفصل عن الماهية ليشمل لازم الوجود ولئلا يكون
 تقسيمه الى لازم الماهية تقسيم الشئ اليه فلا يلزم بالنظر الى الماهية او الوجود فان ما يمتنع
 انفكاكه عن الالهية الموجودة اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية مطلقا اي يجب كذا وجوده بمعنى
 انها حيث وجدت كانت متصفة به وهو لازم الماهية كالزوجية للاربع فان الاربعه زوج
 سواء كانت في الذهن او في الخارج او لا يمتنع انفكاكه عنها الا في وجود خاص كالنجم للجسم
 فانما يلزمه في الوجود الخارجي وكالكلمة للانسان فانه انما يلزمه في الوجود العقلي وقد قسم
 بعضهم اللازم الى لازم الماهية ولازم الوجود ومثل لازم الوجود بالسواد للجسمي قال فان السواد
 لازم لوجوده وشخصه لا الماهية لان ماهية الانسان ولو كان السواد لازما للانسان
 لكان كل انسان اسود وانت تعلم ان السواد لا يلزم ماهية الانسان لا يلزم وجوده
 ايضا لان الانسان لا يمتنع كغيره انما يلزم الماهية الصنفية اعني الجسمي بحسب وجوده
 في الخارج فتصير كلامه بحسب الظاهر في قوة ان السواد ليس لازما لماهية الانسان بل هو
 لازم لوجود الصنف الذي تحتها ولا يخفى عدم انتظامه وفوات الغالبة المطلوبة بين لازم الماهية
 ولازم الوجود فان اللابقي بالمقام ايراد لا يكون لازما للماهية ويكون لازما لوجود تلك الماهية
 والتخصيص انه لا يلزم الماهية ما يلزم النوع ويلزم الوجود ما يلزم الشخص فان السواد

الاول من شئين فانما يخص الالهية
 بالخص السواوي في الصنف والاشياء من
 الجانبين ولهم من وجودهم الوجود والجنس
 من وجودهم واما ما عدا ذلك فمخصص

من هذه الاحوال واذا كان كذلك لم يكن ملائما ليس بتلك الحالة فلم يكن مقولا على كثير من
 مختلفين في تلك الحالة فاذن الانسان من حيث هو واحد بالحقيقة بل من حيث حقيقة
 الاصلية التي لا يختلف فيها الكثرة غير محسوس بل محسوس صرف وكذا الحال في كل شيء
 هذا كلامه وقد مر في غير هذا المقام ان يقال هذا يجمع الى وجود الشخص كما انما
 اليه المص والاعتراع فيه لا نقول بل هذا النظر كما صرح به الشيخ انما يعطى وجودا مفرقا
 بوجود الشخص فالوجود واحد والموجود اثنان ولو قال المص بوجوب وجود افراد الكثرة
 بعينه مذهب القدماء وتحقيق الكلام في هذا المقام يقتضي بسطا في الكلام **فصل**
 معرفة الشيء ما يقال عليه لا فائدة تصوره اي يجعل عليه لا فائدة تصوره والقيود لا يفر
 لا خارج المحل الذي لا يكون الوض من افادة التصور والمراد بالا فائدة ما هو صفة المقول
 لا صفة القابل ليشتمل المعروف الذي يحصل الانسان لنفسه لا غيره من غير تكلف فان قلت
 التعريف تصويدي محض فلا يوجد فيه عمل فلا يصح تعريف المعروف بما يجعل عليه قلت المقص بالغا
 فيه التصوير ولا يلزم من ذلك ان لا يكون محولا بل جميع اصناف المقول في جواب ما هو
 واني شئ هو الحق منها التصوي ضرورة انها من المطالب التصوي مع انما يجعل على
 المسؤول عنه في الجواب هذا هو التحقيق ومن اراد الى فظة على ما قرره بعض المتأخرين
 من انتفاء المحل فله ان يقول المراد بما يقال عليه ما هو شئ انما يجعل عليه الا انهم
 الجواب بالنسبة الى الحد وانه اصناف المقول في جواب ما هو مع تغيير المقول بالمحل
 يحدث هذا ثم انه عدل في العبارة المشهورة وهي ما يستلزم تصوره تصور لا يتقاض
 بالمفردات بالنسبة الى لوازمها البينة لا بالمعروف بنا وعلى ان تصور الماهية يستلزم
 تصور معرفتها على ما قيل فان ذلك مما لان تصور الماهية قد يحصل بدون معرفتها
 بالوجه السابق على الكسب وما يقال في جواب النقص من ان المراد الاستلزام بطريق
 النظر بقرينة ما سبق من ان الموصل الى التصور بالنظر يسبق قولنا شارحا وان البحث

لا ينبغي عليك ان يابى هذا القول لا فائدة تصوره
 لان الظاهر متفق بيننا ووجه كونه الماهية ما هو شئ
 ان يقال ويحل عليه لا فائدة تصوره حين يقال
 في لا يحصل الى فظة الماهية تنزه استاد

26
 في الغرض من كواكب التصورات والتصديقات لا يخلو من ضعف وتكلف قوله ويستلزم
 ان يكون مساويا واجبا اي في الصدق سواء كان لازما او غيره قوله فلا يصح بالاعم والاحسن
 ترك الجبا في الخروج عن الموقف باعتبار المحل فيه واشترط المساواة في مطلق الموقف
 ليس مذهب المحققين فانهم قالوا الحق من التوفيق التصوي سواء كان بوجه
 مساويا او اعم او اخفى وللصناعة في جميعها مدخل فلا وجه لعدم اعتبارها نعم يستلزم
 في الموقف التام قال ابو نصر النابا في موضع الاوسط بعد ذكر الحدود وما كان اعم
 من الاسم المحدود كان ذلك حدا ناقصا ثم قال في الرسوم وما كان منها يعرف بتعريف
 الشئ ويساوي المفهوم عن اسم الشئ كان ذلك رسما كما لا واما كان منها اعم
 او اخفى كان ذلك الرسم رسما ناقصا هذا كلامه ولم يذكر في الحد الناقص لعدم مكانه
 فمقطع والمص ساو ذلك مساو الا قول الضعيفة كما سيجي فان قيل اذ لم يكن التوفيق
 بالاخفى كما في مذهب المص يلزم ان لا يصح تعريف الموقف لان ما ذكره تعريف موقف
 فهو اخفى من مطلق الموقف فتعريفه به تعريف بالاخفى اجيب بان موقف الموقف
 اخفى منه بحسب العارض ومساو له بحسب الذات والتوفيق انما هو بحسب الذات
 لا بحسب العارض وهذا الجواب لا يخفى كذا لان ذات موقف الموقف وهو قوله ما يقال
 على الشئ لا فائدة تصوره اخفى منه ضرورة ان الموقف يصدق عليه وعلى غيره
 من الموقوفات كالحيو ان الناطق وانما يتم هذا الجواب لو كان قوله ما يقال
 مع وصف الموقفية اخفى لاداته لكن ذاته اخفى لا هو مع الوصف فانه مع ذلك الوصف
 ليس هو فامرورة ان الضمان وصف الموقفية اليه يخرج عنه كونها موقفا والمحال ان
 الوصف منشأ الاختصية لا قيد في الاخفى حتى يكون المقيد اخفى دون ذاته و
 الاعذب ان يقال المراد بالاخفى ههنا ان يكون اخفى بحسب المحل المتعارف
 اعني ان يصدق الموقف على جميع افراد الموقف ولا يصدق الموقف على جميع افراد

الموقف كما في الانسان والحيوان فان كل انسان حيوان وبعض الحيوان ليس انسانا
وكلاهما قضيتان متعارفتان وموقف الموقف ليس اخفى من هذا المعنى بل مما امت اويان بطريق
الحمل المتعارف اذ كل فرد من الموقف يصدق عليه انه مما يقال على الشيء لا فائدة تصور
وكذا كل فرد مما يقال على الشيء لا فائدة تصور بمعنى انه ليس كل موقف هو نفس هذا
المفهوم بطريق المخبر في الطبيعة فافهم قوله والمساوي موقفة اما بان يكون مساويا له
موقفة كالمقتضايف نحو تعريف الاب بمن له الابن فانها يعقلان معا بالفردة او بان
يكون مساويا بالنظر الى من يعرف كتعريف الزرافة بحيوان يشبه جلده جلد النمر لم
يعرف النمر قوله والاخفى سواء كان اخفى بالضرورة بان يتوقف موقفه على موقفه كتعريف
الحركة بما ليس بسكون فان السكون عدم الحركة عما من شأنه ان يتحرك او كان اخفى بالنظر
الى من يعرف له سواء كان من شأنه ان يكون اخفى كتعريف النار بالجوهر الشبيه بالنفس
او لا كتعريفها بانها الخفيف المطلق لمن لم يتصور الخفة قوله والتعريف بالفصل التعريف
حذو بالخاصة رسم فان كان مع الجنس القريب فتام والافاق قص حاصل ان مدار
الحدية على كون التميز ذاتيا والسمية على كونه عرضيا ومدار التمام فيها الاشتغال بالجنس
القريب واعلم انه الحد التام قد تتركب من غير الجنس والفصل كما مر به الشيخ في الحكمة
المشرقية فان المركب الخارجي انما يتصور كنهه بتمثيل حقيقة اجزائه في الفعل كما في
البيت فان كنهه الجدران والتسقف والهيئة الحاصلة المحصورة وكان لم يعبر
لعدم مداخلية الصناعة في جزء الصورى اذا الاجزاء الخارجية اذا اكملت بتمازها
في الذهن على اى ترتيب اتفوق حصل تصور كنهه المركب فليس فيه الحركة الثانية التي
لتحصيل صورة الحاسب وفيه نظر اذ في المركب من الفصل والجنس ايضا لا يجب تقديم
الجنس على الفصل فقد قال الشيخ في بعض تعليقاته ناطق حيوان حذو تام الا ان الذي

تقديم الاعم لشدة فهم لا يقتضي تقييد احدهما بالآخر حتى يحصل صورة مطابقة للحدود
وذلك لا يحتاج الى حركة ثانية والا وانه يقال ليس للصناعة مداخل في تحصيل الاجزاء
الخارجية بخلاف الاجزاء المحيولة العقلية فان الصناعة كاملة لتحصيلها باعطاء قوا
يتميز بها تلك الاجزاء من الرضيات قوله ولم يعتبره بالوضعي العام فداعبه المعبرون في
الرسوم الناقصة قوله قد اجيز في الناقص ان يكون اعم قد سبق انه من باب المحققين
قوله كاللفظ وهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ فانه يجوز بالاعم كقولهم سعدان
نبئت وصدا هوئية والتعريف اللفظي عند المص من المطالب التصورية وخالف بعض
المحققين وقال انه من المطالب التصورية وانت خبير بان اذ كان الفرض من موقفة
حال اللفظ وانه موضوع لذلك المعنى كان تحت لغويا خارجا عن المطالب التصورية واما
اذا كان الفرض من تصوير تصوير معنى اللفظ فليس كذلك كما اذا قيل الغضنفر موجود
فلم يفهم السمع ان الغضنفر معنى فسرناه بالاسد ليحصل له تصور معناه فذلك من المطالب
التصورية كيف وقول علل القوم تقدم مطلب ما الاسمية على جميع المطالب بانها لم يفهم
معنى اللفظ لم يكن التصديق بوجوده فلا يتشبه بطلب حقيقة ولا التصديق بهلية المركبة
فان ذلك الكلام انما يتم اذا كان التعريف اللفظي داخل في مطلب الاسمية كما لا يخفى
والتفصيل ان للتصور مراتب اذ ناهي ان يستحضر في المداكر صورة مخزونة بواسطة
لفظ موضوع بازاء المعنى فان حصل ذلك ابتدء فلا يتصور طلبه كما اذا لقي لفظ موضوع
بازاء معنى بالنسبة الى العالم بالوضع فهم معناه وهذا لا يدخل في سلسلة المطالب لعدم الطلب
وان حصل بعد الفاء لفظ لم يعرف معناه فهناك يتصور الطلب كما اذا قيل الخلاء فيقال
ما الخلاء فيجاب بانه بعد موضوع فهذا التعريف لفظي والفرض منه احضار صورة مخزونة
وهو بمنزلة التصوير ابتداء الا انه من حيث انه مسبوق بلفظ لم يفهم معناه بخصوصه
فيصح طلبه عدم مطلب ما واعلم ان يتحصل صورة غير حاصلة في الخزانة وفيه مراتب

متفاوتة وانما تصور الكثرة وذلك بالحد التي تم فالقول باللفظ داخل في المطالب التصوري
لما ذكرنا الى قال بعض المتأخرين من انه يفيد تصور الموضوع له من حيث انه معنى هذا اللفظ
وهذا التصور لم يكن حاصلًا وذلك لانه ليس الغرض من القول باللفظ تصور المعنى بهذا
الوجه بل الغرض منه تصور بذاته كما قرئ في مثال الخلاء فان الخياط طالب تصور نفس المعنى
لا التصور من حيث انه موضوع له لهذا اللفظ اذ غرضه تحصيل هذا التصديق المتوقف
على تصور ذلك الطرف ولا يتعلق له غرض بتصوره بهذه الكيفية اذ كونه معنى لهذا اللفظ
الموضوع له وذلك لا ينكره منصف واما التصديق بان هذا اللفظ موضوع لاني معنى كان
كما هو شأن اللغوي في خارج عن المطالب التصوري بل هو بحث لغوي كما مر في **فصل**
القضية قول بجمل الصدق والكذب القول المركب سواء كان ملفوظا او معقولا و
يشعر عباراتهم بانهم يسمون مشتركا معنويا بينهما والمراد باحتمال الصدق والكذب انه
يجوزها العقل بالنظر في مفهومها مع قطع النظر عما في الواقع ومنشأ ذلك من نسبة
الخبرية التي هي الحكاية عن امر واقع فان شأن الحكاية ان يتصف بالمطابقة وعدمها
بخلاف النسب الانشائية والتصورات فانها ليست حكاية عن امر واقع فلا يلزم
يجري بها الصدق والكذب نظير ذلك ان النقاش اذا قصدني تنقيش صورة
على انما حكاية عن زيد يجري عليه الاعتراف بعدم المطابقة واما اذا قصدني تنقيش
التنقيش من غير التزام ان نقش الشيء الفلاني فلا يجري عليه الخطئة اصلا فان كل
نقش فله في حد ذاته نقش واحكم نقشم من هذا التفصيل ان قول القائل كلامي هذا
صادق مثلا بمنزلة اني نفس هذا الكلام ليس خبرا اصلا وان كان في صورة الخطئة
الحكاية التي تقتضيه مغايرة بين الحكي والحكي عنه نظيره ان يتصدى النقاش صورة
على انما حكاية عن نفسه فانه مع انه اعتبار لا طائل تحته بل غير محصل لا يجري فيها الخطئة

28 ولقد جاد صاحب المفتاح حيث قال مرجع احتمال الصدق والكذب الى امكان اجتماع
النسبة الزمنية مع ثبوتها في الواقع ولا ثبوتها فانه يمكن ان يدرك ان زيدا قائم سواد
كان زيدا قائما في الواقع او قاعدا ولا شك انه اذا كان حكاية عن نفسه كما في المثال المذكور
لا يمكن ذلك اذ يتوقف بالذات اجتماع ثبوت الشيء مع انقائه هذا واورد على القول بان
دور لان الصدق مطابقة الخبر للواقع والكذب عدم مطابقة واجيب بان الصدق
بديهي او هو مطابقة الامر الذي هو في الحقيقة في نظر لان التصورات مطابقة ولا يوصف
بالصدق اصلا وبان الخبر بديهي والتوفيق للتبديد واحضاره من بين الخبرونات
فلا دور وتحقيق ذلك ان الغرض من القول بالصدق في احضار الشيء في المدركة بعد حصولها
في الخبرية ويجوز ان يحصل هذا الغرض من امر يتوقف في الحصول على ذلك الشيء اذا كان
تصوره مستلزما لتصور الشيء لان التوقف في الحصول ابتداء لا يستلزم التوقف
في الانتفاء التذكر نظيره اذا تعقلنا عدة معان منها الحيوان وارادنا تعينه
من بين تلك المعاني فقول ذلك الذي هو جنس الانسان في هذه الخاصة يتبعها
ذلك المعنى فيزول الالتباس من غير دور قوله فان كان الحكم فيها بثبوت شيء
او نفيه عنه تحلية موجبة او سالبة اي القضية اما حلتية وهي التي حكم فيها بثبوت شيء
شيء وهي الموجبة او سلب شيء عن شيء وهي السالبة واما شرطية وهي التي ليست كذلك
قوله ويسمى الحكم عليه موضوعا لانه وضع وجوده واثبت له شيء قوله والحكم به محمولها
له بالامر المحل على غير كونه مثبتا له او كونه مبنيا عليه من حيث ان ثبوت له فرع ثبوت
في نفسه والدال على النسبة رابطة قال الشيخ في الشفاء القضية الحلتية يتم بامور ثلثة
الموضوع والمحل والنسبة بينهما وليس باجتماع المعاني في الذهن هو كونها موضوعا و
محولة بل يحتاج الي ان يكون الذهن يعقل مع ذلك النسبة التي بين المعنيين بايجاب
او سلب فاللفظ ايضا اذا اريد ان يحل في معاني الضمير يجب ان يتفهم تلك الدلالات

دلالة على المعنى المحل لهذا الموضوع واخرى على المعنى المحل وثالثة على العلاقة والآد
بينهما ثم قال فظهر من هذا ان فيها معنى غير الامر الموضوع والمحل من جهة الابدال
فظهر في النسبة فاللفظ الاول على النسبة يسمى رابطة وحكمها حكم الادوات والمالعة اخرى
فترجمنا حذف الرابطة فيها اشكالاً على شعور المصنف بمعناها ورتبنا ذكرها بهذا الكلام
مخرج ايضا بان اجزاء القضية المعقولة ثلثة وذلك مذهب القدماء اذ عندهم ادراك
النسبة الثابتة بين الموضوع والمحل هو الحكم وليس سبوقا عندهم بتصور النسبة
التي هي مورد الحكم فان اثبات تلك النسبة من تدقيقات المتأخرين حيث قالوا ان
في صورة الشك قد قصورت النسبة بل هو الحكم اذ لم يتصور النسبة لا يحصل الشك
عند ارتفاع الشك فنضم الى الادوات الحاصلة ادراكا اخر كما يشهد به الوجدان
لاننا نزيل ادراك ويحصل ادراك اخر بدله وللفاظة فيه مجال اذا لاحد ان يلزم
ان المذكور في صورة الشك هو بعينه المذكور في صورة الحكم عن الوقوع لا وقوع
والتفاوت في الادراك فانه في الاول مدرك با دراك غير اعاني وفي الثاني بالادراك
اللاواعي وقد تبين في ما سلف علان التفاوت بين الادراكين بالذات بالادراك
اوليس مما ياباه الوجدان فليست اهل هذا وقد علمت من ذلك ان شيئاً من القضايا
لا يخفى معنى الرابطة سواء ذكرت لفظاً او حذفنا المعنى منها فاللفظ الاول على
على المحل على ما قيل في الكلمات قوله وقد استعملها هو يشير الى ان هو غير
راجع الى الموضوع فلا يكون رابطة بالحقيقة لان الرابطة انما يكون اداة والضمير
اسم لانه عين المخرج والمعنى فنزل القوم الرابطة به لانهم لم يجدوا في كلام العرب يكون
لفظاً ولا على الرابطة الغير الزماني نحو است في الفارسية واستين في اليونانية
فاستعاروا لهذا المعنى لفظاً هو ليس بمثلها فذكره المصنف واقول قد مر في المصنف

والادراك المنقسم الى الادراكات الحاصلة في صورة الشك
بحسب شقها بالنسبة التي كانت حاصلة في صورة الشك
والادراكات المتكاثرة في وقت واحد في زمان واحد
وهو في الحقيقة بالنسبة الى الوقوع في الوقوع
والادراكات المتكاثرة في وقت واحد في زمان واحد
وهو في الحقيقة بالنسبة الى الوقوع في الوقوع
وهو في الحقيقة بالنسبة الى الوقوع في الوقوع

في لشفاء على ان لفظاً لها اداة حيث قال اما لغة العرب فترجمنا حذف الرابطة فيها اشكالاً
على شعور المصنف بمعناها ورتبنا ذكرها بهذا الكلام
حيث فان هو جاء لتدل على شعورها بل لتدل على ان زبدها هو لم يذكر بعد ما دام يقال هو الى
ان يصح به فقد خرجت من ان تدل بذاتها دلالة كاملة فحقت بالاداة لكنها ليست بالاسماء
الاسماء بهذا الكلام مع انه قد جعله بعض النحويين حرفاً فان الرضى نقله عن بعض البصريين
واختاره حيث قال لما كان الغرض من اتيان الفصل ذكرنا ان في دفع التباس الخبر الذي
يذكر بعده بالوصف وهذا معنى الحرف اذ اداة المعنى في غيره صار حرفاً واختلف عنه لباس
الاسمية فلم يزد صيغة معينة اذ صيغة الضمير لم تقع وان تغير ما بعد ما في الرفع ان نصب
كما ذكرنا لان الحرف عديمة التعريف لكن يبقى فيه تصرف واحد كما كان في حالة الاسمية
اي كونه مفرداً وثنياً ومجوعاً وذكرنا وموثلاً ومتكلاً ونحو اطباء وغايباً لعدم صرافته في الرفع
ومثلاً في الخطاب في هذا التصرف لما تجرعه مع الاسمية ودخل الحرفية انتهى له
كلامه ثم لو فرضنا اجتماع النحاة على انه اسم فلا يلزم عدم كونه اداة عند المنطقيين اجماعاً
وما ذكره المصنف من انه راجع الى الموضوع فيكون عيباً بحسب المعنى انما يتم اذا سلم كونه اسماً
واما اذا قلنا بانه حرف اتى به للربط فلا يلزم كونه اداة في صورة الاسم كما في كاف الخطاب
وهاء الغيبة في انك ان ياه فظهر ان ما ذكره المصنف مع انه غير تام توجب الكلام المنطقيين
بما لا يرضون به فانهم مضربون بانه اداة ولا يشترطون في جواز ما يشترط اهل الفقه
من كون الخبر ما يلبس بالنعت او فظايره بل يجوزون مثل زيد هو كاتب مع عدم
التباس بالنعت كما مر جوابه فان قلت الظاهر ان الرابطة في لغة العرب هي الحركات
الاعرابية او المفردات اذ ذكرت ساكنة الا وان لم يدل على الامسناد واذا ذكرت
مع اعرابها افادت ذلك فيكون الاواب والاعلى الرابطة قلت المنطقيون يفرقون
على ان الرابطة لفظ هو وهي ونظايرها فلا يكون علامات الاواب رابطة عندهم

قال الشيخ الرضى كاف الخطاب في ذلك ان يلبس
ان الخطاب باسم الذات واحد ولا يثبت
به الا بعد ان يفرع حكمه غرضه خفي

استلزام انتفاء المعلوم في نسبة الوجود الى اهل العينية

بل ان الوجود على العينية والمفعولية وغيرهما كما هو عند اهل العينية وانفهام معنى الرابطة
 عند حذر فها من تلك العلامات بطريق الاستلزام لان تلك العلامات تدل على تلك المعاني
 المعتودة التي لا يكون بدون الرابطة قوله والاشترطية اي وان لم يكن الحكم فيها
 بثبوت شئ او نفيه عند شرطية نحو الحكم فيها بثبوت شئ عند شئ اخر او ما
 او اتفاقا او عدم ثبوته كذلك ويسمى منفصلة او بانتفاء شئ عند اخر او سلب ذلك
 الانتفاء ويسمى منفصلة ويسمى تفصيل ذلك وانما سميت شرطية لانها مستمدة على
 اشتراط ثبوت المقدم من حيث المتصلة ومستلزمة لاشتراط ثبوت المتعلق بانتفاء
 المقدم او بانتفاء ثبوت او كليهما في المنفصلة كما يظهر عليك قوله ويسمى الجزء الاول
 مقوما والثاني تاليا اي الجزء الاول من الشرطية وهو الحكم عليه فيها يستلزم مقدما تقدمه
 في الذكر في القضية الماخوطة والذكر في العقولة والثاني تاليا لثبوته اياه في الذكر وفي الذكر في
 قلت كيف يصح الحكم على المقدم مع انه ليس سما او يكون محال عليه من غير الاسم
 قلت لاننا ان من خواص بل ان سلم في الموضوعية والمجولية فقط واما اهل العينية فلما
 كان الخبر عند فهم هو الجزاء والشرطية بقيد الجزاء في الحال والظرف اطلقوا كون الحكم على شئ
 من خواص الاسم ولا يوافق ذلك في اعداد المنطوق فان الحكم على مقتضى تلك القواعد لا يتطابق
 بين المقدم والثاني قبل وهو المحل للقطع بصدور الشرطية مع كذب الثاني في الواقع و
 لو كان الخبر هو الثاني لم يتصور صدقها مع كذب ضرورية استلزام انتفاء المطلق انتفاء
 المقيد واول التقييد تعيد ان ثبوت الثاني على تقدير المقدم ولا يلزم من انتفاء
 ثبوت الثاني بحسب نفس الانتفاء على التقدير نظيره انك اقلت زيد قائم
 في ظني لم يكذب بانتفاء قيامه في الواقع بل بانتفائه في ظنك فقط وما ذكرتم من
 استلزام انتفاء المطلق انتفاء المقيد سلم لكن لاننا ان المطلق ههنا مستف
 في الواقع بل المنفي في الواقع هو قيام زيد في نفس الامر وليس ذلك مطلقا بالنسبة الى قيام

ثبوت الثاني

بالنسبة الى قيام زيد في الظن فان المطلق بالنسبة اليه هو قيام زيد ما خذ بحيث
 يمكن تقييده بنفس الامر او الظن او غيرهما وذلك متحقق في الواقع وضمن تحقق المقيد
 فيه اعني قيام زيد في ظنك فان قيامه في ظنك متحقق في الواقع فمتحقق قيامه مطلقا في
 ضمنه وبمثل ذلك نحمل تخيل انه قد يصدق المقيد على الشئ مع كذب المطلق كقولك
 زيد معدوم النظر مع كذب قولك زيد معدوم فان المطلق ههنا هو المعدوم لا الم
 من ان يكون معدوما بنفسه او نظيره وهو صادق عليه قطعا والكاذب عليه
 هو المعدوم بنفسه وليس مطلقا بل مقيدا بمباني ذلك المقيد الصادق فالتحقق ذلك
 فربما ذل فيه اقدام الحكم فضلا عن الفضلاء قوله والموضوع لان كان شخصا
 لم يقل على اليشمل مثل حيوان قوله سميت التقييد خصوصية وشخصية
 لخصيصه وقصورها وتخصيصه قوله وان كان نفس الحقيقة بحيث لا
 تتغير حيث الحكم في افراد الطبيعة كقولك الانسان نوع قوله والآخر ان
 لم يكن الحكم على نفس الطبيعة بل على الافراد المحصورة واعلم ان التحقيق ان الحكم
 على نفس الطبيعة قد اخذت من حيث انها شئ واحد بالوحدة الزمنية فيصير
 عليها بهذا الاعتبار ما لا يتعدى الافراد كالنوعية كما مر ولذلك لا يصلح الحكم عليها بالتخصيص
 والتعميم بل هي شخصية كما يشهد به كلام الشيخ في كتبه وفي المهمة اخذت من حيث
 هي بل لا زيادة شرط فيصير الحكم الصادق عليها بهذا الاعتبار للتخصيص والتعميم
 وفي المحصورة اخذت من حيث انها يصلح للانطباق على الجزئيات لا على ان يكون
 هذا الوصف قيدا له بل على ان يصلح للانطباق على الجزئيات فلا جرم ذلك الحكم
 يتعدى الى الاشخاص اما جمعيها وهو الكلية او الى بعضها وهو الجزئية وليس الحكم
 في المهمة والمحصورة على الفرد اصلا الا بالوضع بمعنى ان الحكم وقع على شئ يتعدى
 منه ذلك الحكم الى الفرد وينطبق عليه كيف لا ولا يحكم عليه بالحقيقة ليس الا بالامر الحاصل

في الطبيعة

في النفس هو الطبيعة دون الافراد والاعتبار من ذلك الا ان معلومة بالوجه الكلي هو
 فعنا ان الامر الكلي حاصل في النفس عاوجه يصلح ان للتطبيق على الجزئيات فذلك
 الامر معلوم ويحكم عليه بالذات وتلك الجزئيات معلومة ويحكم عليها بالعرض
 للقطع بان ليس في النفس الامر واحد هو ذلك الوجه الا انه لوحظ على وجه يصح
 للانطباق على الافراد وله كذا تعدي منه الحكم اليها بمعنى انه لو لوحظ تلك الافراد وجد
 ذلك الامر منطبقا عليها فيعرف احكامها بالفعل اذا تم ذلك فيكون توجيه كلامهم
 بان مراده بقوله وان كان نفس الحقيقة ان يكون الحكم لا يتعدى فيه الافراد بقوله
 والا ما يتعدى فيه اليه وان كان ذلك كلامه من غير فاعلم هذا التحقيق قوله فان بين كمية
 افراد كذا او بعضا فحصوله كلية او جزئية وما به البيان سور لف ونشر مرت
 لا يقال قد تقرر ان الحكم بالذات ليس على الافراد فكيف بين فكمية الافراد لانا
 نقول الذي هو بين حقيقة هو مصاحبة الحكم للطبيعة في جميع مواد الحقيقة بعضها
 وتلك المواد هي الافراد بعينها فبصفة التبيين اليها بالعرض كما اشرنا اليه ان
 انها تحكم على العرض قوله والآتي وان لم يبين كمية الافراد بالمعنى الذي مر
 فمرادها ان يبين كمية الافراد قوله وتلازم الجزئية لانه حيث صدق الحكم على
 الطبيعة من حيث هي فاما ان يصدق عليها في ضمن جميع الافراد او في بعضها
 وعلى التمييز بصدور الجزئية اقول في نظر الان موضوع المهمة على ما تقرر هو الطبيعة
 من حيث هي بل لا بد ان يشرط كما مر في الشفا وغيره من المحققين
 فالحكم الصادق عليها به اختيار فليصدق عليها بشرط الوحدة الذاتية
 كقولنا الانسان نوع فيمكن ان يصدق الطبيعة فلا تستلزم الجزئية كما
 فان قيل هذا مما يبرر اذا كان الحكم في المهمة على الطبيعة كما اعتبرته فذلك على
 فسمه فليصدق ذلك ما ذكره المتأخرون حتى لا يلزم ذلك قلنا ان الحكم ليس

بان المراد على ما افهمه الكسائي وسماه بغيره ما يرد به ان البين
 حقيقة هي مصاحبة الحكم للطبيعة لا ضرورة باعتبار حقيقة
 في جميع المواد والافراد المعطاة من بوصف المادة و
 الافراد لا ذاتها في يرجع الجواب الى طرف قوله
 فان بين كمية افراد غير المتشابهة في ذاته المتشابهة
 الافراد ميتة لانه او تحققت بالصفة المذكورة التي هي صفة
 للطبيعة لا صفة للغير

وهو الصافي
 في جميع
 او بعضها
 قوله

بالذات الاعلى الامر الى اصل في الزمن بالذات الاعلى الامر الى اصل في الزمن بالذات وهو
 الطبيعة المأخوذة على الوجه الى من كما مر ادليس العقل لان تلك الطبيعة وايضا تقدير
 ان يكون الحكم في المهمة على الفرد في قضية اخرى يكون الحكم في الطبيعة من
 حيث هي بحيث يمكن صدورها بصدق كذا واحدة الطبيعة والجزئية فان الطبيعة
 من حيث هي يصلح للكلية والجزئية والطبيعة فاذا حكم عليها بهذا الاعتبار يحكم
 مكان صدورها اعلم من ان يكون المحل صادقا على فردا او افرادا الحقيقة اعني الانواع
 الاشخاص او الافراد الاعتبارية التي خصوصها بحسب الاعتبار وقد اشار الى ذلك الشيخ
 في الشفا حيث قال في دفع شك من قال ان الجنس يحل على الحيوان والحيوان على النفس
 مع ان الجنس لا يحل عليه اذ الجنس انما يحل على طبيعة الحيوان من حيث اعتبار تجريدها
 في الذات بحيث يصلح لابقاع التكرار فيها وابقاع هذا التجريد فيها اعتبارا خفيا من اعتبار
 الحيوان بما هو حيوان فقط الى اخر ما قال في بيان ذلك ثم قال بل الحقيقة ان هذا يرجع الى ان
 الطرف الاكبر يحل على بعض الاوسط الذي لا يحل على الطرف الاصغر ويشبه ذلك ان
 الناطق يحل على بعض الحيوان والحيوان يحل على كل فرس وليس يلزم منه ان يحل الناطق
 على الفرس فقد مر بان هذه القضية يصدق جزئية وعلم منه ان الجزئية اعم من ان
 يكون الحكم فيها بالعرض على الافراد الحقيقية او الاعتبارية الا ان يقال التعارف
 ربما خصصها كالكلية بل المهمة ايضا بالافراد الشخصية او النوعية والشخصية معا
 كي علم من كلام الشيخ وغيره قوله ولا يوزن الموجب من وجود الموضوع محققا وهي الخارجية
 لان صدور القضية الموجبة يستلزم وجود موضوعها ضرورة ان لا يوجد اصلا
 لا يشبه اصلا فان ما ليس بوجوده ليس شيئا من الاشياء حتى انه يصدق عليه
 غير نفسه ثم الموجبة تارة يؤخذ خارجية فيكون معنى قولنا كل ج ب كل ج موجود
 في الخارج وهو صدقها في كل ج موجود في الخارج وهو صدقها في كل ج موجود في الخارج

الحقيقة او على الطبيعة من حيث هي
 والحقيقة ان المعنى يستلزم الجزئية اعلم من ان يكون الحكم في ذات
 الجزئية على بعض الافراد

في الخارج وصدقها فهو ب في الخارج وصدقها يستلزم وجود الموضوع في الخارج
وقد يؤخذ حقيقة وقد شرها المتأخرون بالحكم على الافراد الخارجية حقيقة او مقدرة
فتناول الافراد التي ليست بموجودة في الخارج اذا كانت بحيث لو وجدت في الخارج
كانت متصفة بالجمول كقولك كل غنقا طائر فان معناه عندهم كل ما لو وجد في الخارج
لكان غنقا فهو بحيث لو وجد لكان طائرا ولا يخفى ان موضوع الحقيقة بهذا التفسير
وان كان اشمل من موضوع الخارجية الا انها لا تشمل جميع افراد الموضوع فان
جميع الافراد الخارجية حقيقة او مقدرة بعض الافراد من الافراد ما ليست موجودة
في الخارج لا حقيقة ولا تقديرية ومنها قضايا لا يلتفت فيها لوجود الموضوع في الخارج
اصلا لقولهم كل كره كذا كل مثلث كذا فان التي كره فيها على الموضوع سواء كان موجودا في
الخارج او لم يكن موجودا في الخارج ان هذا الحكم ليس على الكثرة التي هي اعظم من قضايا تلك
والمثلث الذي اضلاعه اعظم من قطر مع امتناعها في الخارج لا يقال لافراد الموضوع
ما كان يصدق عليها انها لو وجدت في الخارج كانت متصفة بالجمول فيدخل في الافراد
المقدرة لاننا نقول ما اولاهم اخذوا امكان وجود الافراد وبهذا القيد يخرج ما ذكر
وانا ثانيا فسواء اخذوا القيد او لم يؤخذوا اخذوا امكان صدق الموضوع على الافراد
بحسب نفس الامر كما ذكره افضل المتأخرين في حواشي شرح الشبهة فلو يجب هذا
الاعتبار جزئي بالنسبة الى مفهوم القضية الكلية فان معنى قولك كره كذا كذا كل مثلث
كذا الحكم على جميع ما هو كره او مثله من قطع النظر عن الوجود الخارجي محققا او مقدرا
فاعتبار الوجود الخارجي اعتبارا زائدا لا يقتضي مفهوم القضية ولا التعاريف
ضرورية ان القضايا بالهنا سببة غير مأخوذة بهذا الاعتبار كما مر فلا يلزم اعتبارها
وبعضهم فسر الحقيقة بقولهم كل ما يمكن صدق عليه بحسب نفس الامر وقرض

العقل ج بالفعل فهو ب بالفعل بحسب نفس الامر ونسب الى الشئ وجعل المفهوم
المنطوق على جميع المواد واعلم ان جمهور المتأخرين كما اعتبروا الانصاف بالعنوان
على تقدير الوجود كذا كذا كذا الانصاف بالجمول على تقدير الوجود حتى يصدق مثلا
كل انسان ذي راسين ماض بالاطلاق العام وان لم يوجد الموضوع اصلا ولم
يتصف بالشيء بالفعل في الواقع فانه لو وجد كان ماضيا ويعلم من كلام بعضهم
انهم اخذوا الوجود اعم من الذهني والخيالي ولم يخصوا الافراد بالمكانة الاولى
يمكن صدق العنوان عليها فلذلك قال صاحب المطالع وموافقه ان قولنا كل
مجهول مطلق يتنوع الحكم يصدق حقيقة من غير تناقض لان معناه 2 نبوت الانسان
في الواقع وبذلك يدفع الالزام الذي ذكره على تفسير الحقيقة النفا وعدم صدق الحقيقة
الحقيقية بهذا المعنى في مثل قولنا كل انسان ماض لا يضر ان عدم صدق الكلية بالمعنى
الذي نسب الى الشئ في قولك كل جسم متخير بالفعل لا يقع فيه فان هذا المعنى هو
معنى الحقيقة الكلية بحيث لا يصدق في شخص وان تعلم ان المعنى الذي نقلناه
يمكن اعتباره حيث لا يمكن اعتبار المعنى الذي نسب الى الشئ كقولك شرير الباري
ممتنع لعدم امكان صدق العنوان على شئ بحسب نفس الامر والقول بانه سلبية
في المعنى تحكم غير مسموع لان كل مفهوم نسب الى الاخر فلا عقل ان يحكم بينها بالانكسار
ولاشك ان اعتبار المعنى المذكور اعتبارا صحيح عقلا وهو مأخوذ في بعض القضايا وهو
اشمل ما خذوا من سائر الاعتبارات فلا يبعد ان معنى الحقيقة الاصلية ويكون ما
من التخصيصات التي يقتضيها التعاريف وفي هام الشئ اشارة الى هذا المعنى
ايضا حيث قال الذين يحكم على الاشياء بالاجاب على انها في انفسها ووجودها
لها الجمول وعلى انها تعقل في الذين موجودا لها الجمول من حيث هي في الذين فقط

في تقديره كونه مجهولا مطلقا وهو لا يستلزم نبوت
الاشياء

التعريف غير لازم لجواز ان يكون القضية موجبة سالبة المطلق
ولعلنا اذا بقولنا بانه في المعنى هذا في حكم العقل
بالاجاب لا يستلزم وجود الموضوع على ما هو المشهور
فلا يلزم المطلوب الذي هو ابطال قوله والقول بانه سلبية
في المعنى انقرب استنادا لسنده

في نفس الامر والوجود في الخارج

بل علم انهما اذا وجدت وجد المحمول ثم قال لما الاشياء التي لا وجود لها بوجه فان
 الماثبات التي ربما اشتمل عليها حيث يرى ان الذين يحكم عليها بانها كذا معناه
 انما لو كانت موجودة وجودها في الذين كان كذا وهذا يقال ان الخلاء البعاد
 انتهى كلامه ثم هنا كانت يجب التفطن بها الاقول ان معنى قولهم صدق الموصوف
 يستلزم وجود الموضوع حال ثبوت المحمول له وانما هذه معناه في ظرف ذلك
 الثبوت ان ذمنا قد منا وان خارجا في ارجاء وان وقتا وقتا وان دائما دائما
 فان قلت ما معنى قول المصنف ان الحقيقة تقتضي وجود الافراد المقدرة الوجود للموضوع
 والوجود المقدرة امر لا محذور فلا فائدة في اعتباره قلت ان اعتبر في موضوع الحقيقة
 امكان صدق العنوان على الافراد وامكان وجودها فالمراد بالوجود المقدرة الوجود
 مع ذلك القيد والايضا فائدة اعتباره وان لم يعتبر كما هو مقتضى كلام بعضهم فالمراد
 بالوجود المقدرة كون الموضوع بحيث لو وجد كان متجا بالمولد الثاني ان صدق
 النسبة لا يستلزم وجود الموضوع بل قد يصدق بانتفاء ايضا ضرورة ان ما
 لا ثبوت له في نفسه لا يثبت له غيره لكن تحقق مفهوم النسبة في الذين
 يستلزم وجود الموضوع فيه حال الحكم فقط الثالث ان المتأخرين اعتبروا
 قضية موجبة سالبة المحمول حكوا بان صدق موجبتها لا يستلزم وجود الموضوع
 وفروا بينها وبين النسبة بان فيها زيادة اعتبار اذ في النسبة يتصور الطرفان
 ويجزم بالسلب وفي النسبة المحمول يرجع ويجل ذلك السلب على الموضوع قالوا معنى
 النسبة المحمول ان ج شئ سالبة عنه المحمول معنى سالبة الطرفين ان شئ سالب
 عنه ج هو شئ سلب عنه ب ومعنى النسبة ان ج سلب عنه ب وكما
 ان صدق النسبة لا يستلزم وجود الموضوع كذا صدق ثبوت السلب فلا

ان صدقها يستلزم وجود الموضوع

للموضوع

هذا كلامهم واقول فيه نظر لان المقدمة القائمة بان ثبوت الشئ يستلزم ثبوت
 المشتبه له لا يستلزم العقل منها الامر السلبى والقول ان العقل يستلزم سالبة المحمول
 معدولة المحمول تحكم وايضا المعدوم المطلق ليس شئنا اصلا فكيف يكون شئنا
 عنه ب لا يقال المعدول هو عدم مقارن للاستعداد فيقتضي وجود الموضوع باعتبار
 الاستعداد الذي هو وجودي لانا نقول ليس ذلك فيهم بل هم معزجون بخلافه
 وقالوا قولنا كل ج هو ليس بعض وكل ليس بعض غير موجود في الموضوع للمحمول ينتج
 كصوابه موجبة معدولة مع عدم استعداد الموضوع للمحمول والذي يفهم من كلام الشيخ
 وغيره من المحققين ان الايجاب مطلق يقتضي وجود الموضوع قال الشفاء والمنا
 او جينا ان يكون الموضوع في القفا بالايجابية موجودا لان نفس قولنا غير عادل
 في زيدا عادل يقتضي ذلك ولكن لان الايجاب يقتضي ذلك في ان يصدق سواء كان
 نفس هو كذا غير عادل يقع على الموجود والمعدوم او لا يقع الا على الموجود ويجب ان يعلم
 ان الفرق بين قولنا كذا يوجد غير كذا وبين قولنا كذا ليس يوجد كذا ان النسبة
 البسيطة اعم من الموجبة المعدولة في ان يصدق على المعدوم من حيث هو المعدوم
 ولا يصدق الموجبة المعدولة على ذلك وقد مر قبل ذلك اننا اذا اخذنا حرف
 السلب مع ما لو ان فرد كان محمولا وحده واخذناه كشي واحد ثم اثنناه على الموضوع
 برابطة الاثبات كانت القضية موجبة فتلخص من كلامه انه لم يفرض بين كونه
 سالبة المحمول والمحمول المعدولة وان الموجبة سالبة يقتضي وجود الموضوع لا حل
 معنى الرابطة لا لاقتضاء ذلك الحى ان الموجبة سالبة المحمول على ما اعتبره المتأخرون
 قضية ذهنية لان اتصاف الموضوع بسلب المحمول عنه انما هو في الذين يقتضي
 وجود الموضوع في الذين لا في الخارج فيكون بينها وبين النسبة الخارجية

في الخارج

فيه انه لا يثبت في موضوعه التسليم كالمفصلين
 لا بد من ذلك في دليل محمد وبغير

فيه انه لا يكون ان يكون التسليم في ذات
 فهو كذا فيكون شئنا المعدوم

تلازم فان قلت صدق السالبة الخارجية لا يقتضيه وجود الموضوع حال ثبوت المحل
اصلا لا ذهنا ولا خارجا وصدق السالبة المحل على ما قدرت يقتضيه وجوده في
الزمان فيكون السالبة الخارجية اعم من السالبة المحل قلت المراد بالوجود
الذي نتيجه هو الوجود في نفس الامر وجميع المفاهيم التصورية متساوية
الاقسام في انها موجودة في نفس الامر فانها لا محالة موصوفة لقضية موجبة
صادقة واقلا بانها مغايرة لجميع ما عداها واما ان ذلك الموجود في مشعر من المشاعر
او لا وعلى الاول ففيه اتي مشعر في حق هذا الاعتبار ثبت المساواة بينها
بحسب الصدق فتأمل جدا الرابع ان قولهم صدق الموجبة يقتضيه وجود
الموضوع وصدق السالبة لا يقتضيه كلاهما خصوصا عند المتأخرين بغير السالبة
المحل فان الامر فيها على العكس عندهم وانما ما احتجنا به فلا يخصه قوله
وقد يجعل حرف السلب كلا وغيره ليس جزءا من جزء اي من الموضوع او المحل قوله
فيستحق اي القضية المشتملة على ذلك الجزء قوله معدولة اي معدولة الموضوع او
المحل وكليهما ومن اعتبر السالبة المحل فينبغي ان يفيد ما ذكره في تعريف العدول
بغيره يخرج محلها فان حرف السلب هناك بغير جزء من المحل وقد وقع في شرح
المطالع ان حرف السلب خارج عن المحل في السالبة وسالبة المحل معالج فترك
بانه في السالبة المحل يعود بعد سلب المحل عن الموضوع ويجعل ذلك السلب على
الموضوع واما هذا الاتفاق فيحتاج في دفعه الى تكلف بان يحل المحل في عبارته
على المحل الاول الذي ورد عليه سلب قوله وقد يبرح بكيفية النسبة الموجبة اه
نسبة المحل الى الموضوع اما ان يكون ضرورة في نفس الامر او مملكة دائمة او غير
دائمة الى غير ذلك فذلك الكيفيات الثابتة في نفس الامر تسبب مادة القضية و

والصورة المعقولة منها في القضية المعقولة واللفظ الدال عليها في الملفوظ ليس
جهة فان كانت القضية خالية عنها يسبح مهمل من حيث الجهة وان كانت شتملة
عليها فوجه قوله وما به البيان جهة اراد به ما يتناول الصورة المعقولة واللفظ
الدال معا فان الصورة الوجودية دالة على ما في نفس الامر على ما هو المشهور ثم الجهة
ان وافقت المادة صدقت القضية والا كذبت تأمل اذا تم هذا فذلك فنقول
القضايا التي يبحث عن احكامها من النسب بينها والتناقض والانفكاك خمسة
عشر سبع منها مركب وهي التي معناها مركب من ايجاب وسلب وثمانية منها
بسايط والى معناها ايجاب فقط او سلب فقط فقد قدم الحق البسايط لأنه
بالطبع قوله فان كان الحكم بضرورة النسبة مادام ذات الموضوع اي مادامت
موجودة فضرورة لاشتغالها على الضرورة قوله مطلق لعدم تقييد الضرورة المعبرة
فيها بوقت او وصف مثاله مثاله كل انسان حيوان بالضرورة وقد يطلق الضرورة
المطلقة على ما حكم فيها بضرورة ثبوت المحل للموضوع اذ لا وابد كما في قولك الاتياني
بالضرورة ويحقق باسم الضرورة الازلية والاولى باسم الضرورية الذاتية فان ضرورة
ثبوت الحيوان للانسان في وقت وجوده فهو ضرورة مقيدة بشرط الزمان اذ لو
لم يوجد الانسان اصلا لم يكن حيوانا ولا يلزم من ذلك محجلا ضرورة ثبوت
الحياة له تأمل فانه ضرورة غير مقيدة بشرط فان انتفاء ثبوت المحل له تعالى تأمل
بالذات فان قيل على التفسير الاول ذالك المحل هو الوجود لأنه لا ينافي لأنه
الضرورة الامكان الخاصي كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فانه صادق لا
الشيء مادام موجودا يكون موجودا بالضرورة مع صدق قولنا كل انسان موجود
بالامكان الخاصي اجيب بان المراد ضرورة ثبوت المحل في جميع اوقات وجوده

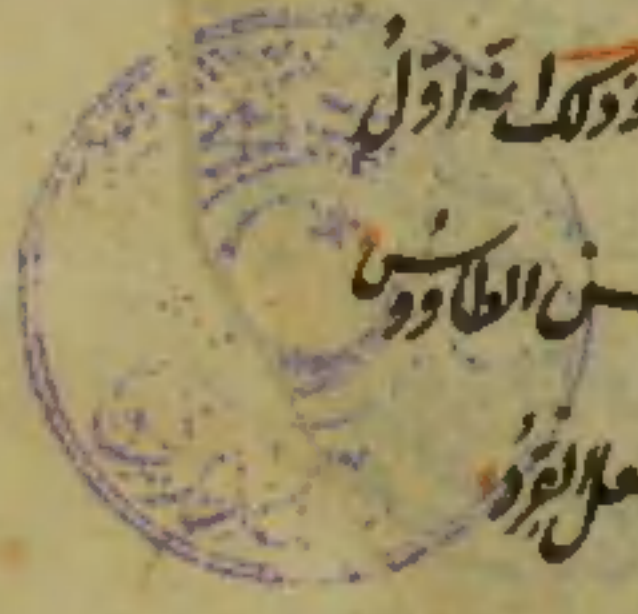
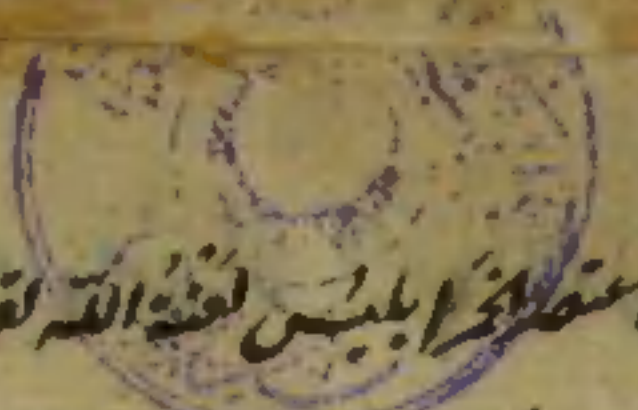
الموضوع وجوده ليس ضروريا في جميع اوقات وجود الموضوع وان كان ضروريا
بشرط واستوف الوقت بينهما في المشروطة العامة وفيه نظرا لانه لو كان معنى
الضرورة المطلقة ما ذكرتم لزم ان لا يصدق الا في مادة الضرورة الازلية فلا يكون اعم
منه الا لان وجود الموضوع اذا لم يكن ضروريا في وقت وجوده لم يكن ثبوت المحمول ضروريا
في ذلك الوقت وهو وظ وقد تنبه له بعض المستغلين عندي بهذا الكتاب والحق
ان الضرورة المطلقة هي الضرورة بشرط الوجود والمنا في الضرورة بهذا المعنى هو الامكان
بمعنى رفع الضرورة بشرط الوجود واما الامكان الذاتي فانما ينافي في الضرورة الازلية فتدبر
قوله او مادام وصف اي ان حكمه فيها بضرورة النسبة مادام الوصف العنواني قوله
فمشروطة عامة اما نسبتها بالمشروطة فلا اشتراط الضرورة فيها بالوصف واما تقيدها
بالعامة فلكونها اعم من المشروطة الخاصة كما يجيء في المركبات ثم المشروطة العامة
تارة تؤخذ بمعنى ضرورة النسبة بشرط الوصف العنواني واخرى بمعنى ضرورتها في
جميع اوقات الوصف بينهما انه يجب في الاول ان يكون للوصف مدخل في الضرورة بخلاف
الثاني فان الحكم فيها بامتناع الانفكاك في وقت فيجوز ان يستند اليه غيره الا يبرى ان قولك
كل كاتب يحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبنا بالمعنى الاول صادق والمعنى الثاني كاذب
لان حركة الاصابع ليست ضرورية للانسان في وقت كتابته وهو وقت الظاهر مثلا
او ان كتابة ليست ضرورية له في شئ من الاوقات وكذا حركة الاصابع المعنى الثاني اعم
من الضرورية الذاتية من وجب لصدقها في مادة الضرورة الذاتية والعنوان عين الذات
كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة الذاتية وبالضرورة مادام انسانا وصدق الاول
بدون الثانية حيث يكون العنوان غير الذات والمادة ضرورة ذاتية نحو كل كاتب
انسان بالضرورة وصدق الثانية بدون الاولى في مادة الضرورة الوصفية دون

الذاتية كحال تحريك الاصابع والمعنى الثاني اعم منها مطلقا لانه اذا ثبت الضرورة الذاتية
ثبتت في جميع اوقات الوصف من غير عكس كما في قولك كل منخسف مظلم مادام منخسفا
فان الاطلاق ضروري له في وقت الانخساف وهو وقت الحيلولة دون التبرع عما
زعموا وليس ضروريا له في سائر الاوقات وبما المعنيين عموم من وجه اما وجه العموم الثاني
الاعم المطلق من الاعم ثم شئ من وجه يكون اعم من ذلك الشئ في الجملة فيكون المعنى الثاني
اعم في الجملة من الاول واما وجه الخصوص فلصدق الاول بدون الثاني في المثال المذكور
فتدبر نفهم قوله او في وقت معين اي حكمه فيها بضرورة النسبة في وقت معين من اوقات
وجود الموضوع قوله فوقيته مطلقة لتقييد الضرورة بالوقت المعين وعدم تقييد
بلا دوام او لا ضرورة مثال كل منخسف وقت الحيلولة وهي اعم مطلقا من الضرورة
ومن وجه من المشروطة العامة بالمعنى الاول مطلقا من المعنى الثاني لان جميع اوقات
الوصف بعض اوقات الذات قوله او غير معين اي ان حكمه فيها بضرورة النسبة
في وقت ولم يعين ذلك الوقت في القضية قوله فمنتشرة مطلقة اما المنتشرة فلعدم
التعيين واما المطلقة فلعدم التقييد كما مر مثاله كل ذي رية متفسر وقتا بالضرورة
وهي اعم من الوقتية وهو وظ ونسبتها الى الضرورية والمشروطة بالمعنيين نسبة الوقتية اليها
قوله ويدوامها مادام الذات اي ان حكمه فيها بدوام النسبة مادام ذات الموضوع
موجودة قد كنه مطلقة ووجه التسمية ط كما مر وكما علمت ان للضرورة ازلية فكلما
لنا دوام ازلية وهو دوام النسبة ازلا وابد مطلقا لان حال وجود الموضوع فقط كما مر
من مثال الضرورية الازلية هي قولنا كل فلان متحرك دائما واللازلية ههنا اخص مطلقا
المطلقة ايضا كما في الضرورة لكن الدوام الذاتي لا يفارق الاطلاق العام في قضية
محولها الوجود بخلاف الضرورة الذاتية كما مر والذاتية اعم مطلقا من الضرورة لان امتناع
انفكاك النسبة يستلزم دوام ثبوتها من غير شك كذا في دوام مطلق

ففس الامر او على تقدير وجود الموصوف ظهرا استلزامها بالمطلقة مثله قطعاً ضرورة
استلزام المقيد المطلق وان اعتبر بالامكان حتى يكون معناه ثبوت المحل الموصوف
بالامكان ثبوتاً يمتنع انفكاكه عن الوصف كانت اخفى من الممكنة ولم يستلزم المطلقة
بناء على كون الممكنة اعم من المطلقة كما هو المشهور الا انهم لم يعتبروا هذا المعنى بل
اخذوا الثبوت المعبر فيها بالفعل فمن اخذ مع الشرطية جرداً استلزام العنوان للمحل
فقد فوت اصل مع المحل الذي هو اتحاد المحل الموصوف ومن اخذ الشرطية ثبوتاً
المحل على التقدير وفي المطلقة الثبوت بحسب نفس الامر فحكم بما لا يفيد التغيير في
القاعدة المشهورة المتمثلة في نسب القضايا باوكل من اخذ في الشرطية ثبوت
المحل بالامكان لا بالفعل على انه لا يرد على القوم في حكمهم بكون المطلقة اعم من الشرطية
مثنى لانهم انما يثبتون النسبة بين المعنيين على ما ذكرنا من غير تفسير بما لا
اراده وبين النسبة بين ما قصد منها فلا نزاع في المعنى قوله او بعدم ضرورة
خلافها اي ان حكمها بعدم ضرورة تلك النسبة ان كانت موجبة فبعدم ضرورة
الاجاب قوله فممكنة عامة اما تسميتها بالممكنة فلا شتم لها على الامكان واما
العامة فمعلومها بالنسبة الى الممكنة الخاصة كما سيأتي قوله فهذه بسايط
يعني المعبرة بالامكان اعتبار بسايط اخرى كما سيأتي بل سيأتي بسايط اخرى
معبرة في ضمن المركبات ولم يعتبروا بمنفردة وقد وضعت البسايط في شكل
مهندس ووصفت الله في كل اثنين منها في ملتقى الخططين الخارجين
منها لا لا يتوسط على المبتدئ
تمت دعوى انتم الملك
الواجب
م



فبطل اول من استلزامه ابلهيس لعنة الله لقابيل واولاده ووضع لهم آية
الملاهي وقال الشيخ كمال الدين الترمذي رحمه الله في حياة الحيوان في الكلام
على الطاووس حسن على ان آدم صلوات الله عليه وسلامه لما عرس الكريمة
جاء ابلهيس لعنة الله فذبح عليها طاووساً فشربت دمه فلما طلعت
اوراقها ذبح عليها قرداً فشربت دمه فلما طلعت ثمرتها ذبح عليها
اسداً فشربت دمه فلما انتهت ثمرتها ذبح عليها خنزيراً فشربت دمه
فلهذا شارب الخمر معتبر به في الاوصاف الاربعة وذلك انه اول
البشر بها وتذب في اعضائه بزمولونه ويحسن كما يحسن الطاووس
فاذا جاء مئدي الشكر لعف وصفق ورقص كما يفعل القرد
فاذا افاق سكره جاءت صفته الاسد
فيجث ويغرب ويهذي بالافانيد فيه
تم يعقص كما يعقص الخنزير
ويطلب النوم وتحمي
عن قوته



Süleymaniye U. Kütüphanesi
M. A. ZADE
MUSEVINE PASA
Y. 301
Eski Kâğıt, 323